Arrasikhun International Journal, Volume 6, Issue 1, June 2020

ISSN: 2462-2508

الرّصد المصطلحي ضرورة من ضرورات صناعة المعاجم المصطلحيّة ـ التحديات على الصعيد العربي ـ

د. يوسف مقران

أستاذ التعليم العالي ـ جامعة مرسلي عبد الله ـ تيبازة (الجزائر)

Youcef.mokrane899@gmail.com

الملخص

ليس الرّصد المصطلحي المعالَج في مقالنا هذا سوى ضرورة ملحّة فيما يتعلّق بصناعة المعاجم المصطلحيّة الخاصّة بمختلف التخصّصات. بيد أنّ العالم العربي تواجهه صعوبات جمّة فيما يخصّ جمع المدوّنات التي ستشكّل مورداً من حيث تُستجمع المداخل المستجدّة بفعل الاستعمال المستدام. من هنا تنطرح الإشكالية المعالجة في مقالنا والمنصبّة على إبداء مظاهر وأبعاد تطوير ذلك الرّصد المصطلحي كاختيار أولي وحاسم لأجل إعداد معجمات مصطلحيّة بناء على السياقات المعرِّفة الملتقطة من النّصوص المتدفِّقة. ولاسيما في سبيل مسايرة ما أدركه بعضُ المتدبِّرين في هذه الحال ـ عالمياً ـ مِن ضرورةَ التوجّه بسرعة فائقة نحو تطوير أنظمة ذات كفاءة عالية في جمع المعلومات وتخزينها، ومن ثمّ استرجاعها وتوظيفها مِن جديد بوساطة برامج ذكيّة وعبر شبكات طيِّعة. وتعدّ المصطلحات ـ إذ هي تُسخَّر في مستندات وثائقيّة هامّة في حدّ ذاتها ـ أحد المفاتيح في هذا الشأن بما تسهِم به حقّاً وبشكلٍ فعّالٍ في تعريف المفاهيم وتنظيم المعارف وتفعيل المعلومات وتخزينها واسترجاعها، وكذا لدقّتها ووضوحها واختصارها وتركيزها وانتِظامها ودورها التّواصلي النّاجع. لتناول هذه التحديات أطّرنا مقالنا بمعطيات نظريّة وذلك بالرجوع إلى التخصّص المعني بهذه الإشكاليّة، ألا وهو المصطلحيّات، وكذا باللسانيات الاجتماعية أو بالأحرى المصطلحيات الاجتماعية (Socioterminologie).

الكلمات المفتاحية: رصد ـ مصطلحية ـ سياق تعريفي ـ جذاذات مصطلحية ـ المصطلحيات الاجتماعية.

ISSN: 2462-2508

Abstract

Title / The terminological Monitoring: one of the necessities of Terminography : the Challenges on the Arab world front

The terminological Monitoring, which we approach in the present article, can only be useful in terms of the preparation of terminographies specific to the different specialties. However, the Arab world faces major difficulties in collecting and depositing corpora which would serve as resources for the extraction of new entries and their constant updating. Hence the problematic dealt with during analysis, and insisting on the development of terminological intelligence as a priority option for the development of terminographies based on definitive contexts anchored in the abundant texts. However, this procedure would require careful reflection on the ways to make use of an increasing number of computer tools in order to speed up the systematization of repetitive tasks concerning said collection. This would require computer-assisted counting software, concordancers, database management systems, and software for editing terminology records. So we thought of taking sociolinguistics as a theoretical framework for our reflexion, and in order to fix these issues in the most objective way possible.

Keywords : Monitoring - Terminology- Definitional Context -Terminology Record - Socioterminology

ISSN: 2462-2508

مقدّمة

لقد تولّد مِن الطابع الأنطولوجي[1] والمعرفي للمصطلحات اهتمامُ الرّصد المصطلحي الذي نطرحُه للمعالجة ـ ضمن هذا المقال ـ موضوعًا تتقاطع في نطاقه مجالات عدّة، منها: المعجميات والمصطلحيات واللّسانيات والحاسوبيات والترجميات والتوثيقيات والأنطولوجيات ـ وهذا في أقلّ تقدير ـ ولاسيما حينما يُجعَل مِن المعجميّة المصطلحيّة غايةً لهذا الرّصد المصطلحي الذي سيتمّ التركيز عليه ـ ههنا ـ بوصفه آلية وإجراء ومسار. ذلك أنّ صناعة المعاجم المصطلحيّة ليست مجرّد استجابة لنزعة ونزوة عابرة؛ يخضع ـ بصورة مستدامة ـ لعمليّة الرّصد بهذا المفهوم. وهو ما يتقاطع ـ حتمًا ومرّة آخرى ـ مع تسمياتٍ على غرار توفير المكانز والذخائر والبنوك .. الخ ـ كما ذكرنا منذ حين. ولكنه يختلف عنها في جوانب سنشرحها لاحقًا.

وإذا ذكّرنا أنفسنا بواقع الرّصد المصطلحي على مستوى الدّرس المصطلحي والمعجمي الغربيّيْن امتثالاً، ألْفَيْناه متطوِّرًا معزّزًا مكرَّمًا تحت تسميةٍ الْتَفَّ حولَها جمهورُ العلماء والمختصّين وباقي الشّركاء، ولا يَزالُ تُقبِلُ عليه أقلامُ الباحثين بالدّراسة والبَنْيَنَة[2] (Structuration) مطلِقين عليه اسم (La Veille terminologique) ـ هذا إذا اكتفينا بالعرف الفرنسي. ويتولاّه فريق من المهندسين في التخصّصات الحاسوبية بالتنيسق مع اللّسانيين والدّلاليين والمعجميّين والمصطلحيّين، وهم يجتهدون في تجهيز عتادٍ تقانيٍّ ورقميٍّ هائلٍ لفائدته. بينما نُلفي واقع حال الأقطار العربيّة لا يزال في وضعِ تشخيصٍ للتحديات التي يُتوقَّع النهوضُ بها؛ وذلك لعقلنة مشروع الرّصد على الأقلّ. فما واقِع حال الرصد المصطلحي عربيا ؟ وما طبيعة تحدياته ؟ وما أهدافه الواضحة والضمنية ؟ ويتخلّل المقال بحث مسائل نراها ثانوية بناءً على إشكاليتنا المسطرة في حدود الأسئلة السابقة؛ وهي: ما نوع صعوبات الرصد المصطلحي وما مشكلاته ؟ وكيف يمكن أن نستشرف آفاقه؟

1 تعريف الرصد المصطلحي

2.1 المصطلحي والرصد المصطلحي

---

[1] مصطلح *الأنطولوجيا* هو مقابل لـ (Ontologie) الذي ظهر أول مرّة عند الفلاسفة الذين اهتموا بالميتافيزيقا أو علم ما وراء الطبيعة التابع للفلسفة الراسخة في التقاليد الإغريقية. ثم تطور هذا الفرع الفلسفي في إطار ما يدعى الابستمولوجيا أو علم العلوم، ونظرية المعرفة ولاسيما عند توماس كون (Thomas Khun) 1922 ـ 1996. ويدعى هذا المفهوم في العربية أيضا بـ (علم الكائن) و(علم الموجود) وليس " الوجود " الذي يخالط باطلاً مفهوم الوجودية السارترية (Existentialisme) نسبةً إلى جان بول سارتر (John Paul Sartre) 1905 ـ 1980.

[2] مصطلح *بَنْيَنَة* ورد كمقابل لـ (Structuration) عند حسن بحراوى في هذا السياق: « ويعود هذا القصور، في رأي روسم، إلى أنّ الرّواية تعتبر في ذاتها كلية مُبَنْيَنَة وذات دلالة Totalité structurée et signifiante »؛ يُنظَر: حسن بحراوى، بنية الشّكل الرّوائيّ، ط.1، المركز الثّقافيّ العربيّ، بيروت، 1990، ص.18. أما مصطلح *صَوْرَنَة* أي (Formalisation) ـ يقال اللّغات *المصورَنة* (اسم مفعول) من (فعل) *صَوْرَنَ* ـ فقد جاء استعمالُ مصدره واسمه *صَوْرَنَة* في: حسان الباهي، اللّغة والمنطق: بحث في المفارقات، ط.1، المركز الثّقافي العربي (الدّار البيضاء) ـ دار الأمان (الرّباط)، 2000، ص.291 (قائمة بالرموز المستعمَلة والمصطلحات). هذا الهامش ـ مثلاً ـ هو نوع من الرصد المصطلحي العربي في مقابل اللغة الفرنسية وما يُترجم من ثقافتها.

ISSN: 2462-2508

في البدء نميّز بين مفهوميْ (**المصطلحي والرصد المصطلحي**)؛ إذ نلاحِظ أنّه ثمَّة مِن المهتمّين بشؤون المصطلح مَن لا يرضى على كلمة *مُصطلحيّ* (Terminologue) ـ وهذه قد تكون إحدى علامات تعثّر قيام المصطلحيات الاجتماعية الراصدة للمصطلحات في الحياة الاجتماعية أو سمة من سمات روحها النقديّة الجادّة ـ بل ينفي وجود أخصّائي في مجال *المصطلحيات* مطلقا، فيفضِّل نتيجةَ ذلك لقب خبير في مجال *المصطلحات*، أي (Expert en terminologie propre à telle ou telle science, ou domaine pratique) بل وينفي وجود المصطلحيات[1].

ذلك أنّ همّ المصطلحي هو السهر على مراقبة كلّ ما يظهر من جديدٍ في باب المصطلحات داخل ميدانٍ معيَّن من باب الرصد المصطلحي، بل يصل به الاهتمام بهذه الأخيرة إلى حدّ إثارة تلك الحاجة إلى التجديد وينتبه إليها بحسّه المرهف حتى عندما (لا تستدعي الوظيفة بعدُ وجود العضو). ثمّ كيف لا يكون للمصطلحي وجودٌ في الميدان إذ تنص المقولة: *ما انتظم عِقدُ عِلمٍ إلاّ والمصطلحيات واسِطتُه*؟ وهذا باستِعارة ما سبق أن أسنِد لعلم الصَّرف مِن محكم الأوصاف[2]. فكذلك مكانة المصطلحيات بالنسبة لباقي العلوم التي يُجِلّل المصطلحي مفاهيمها وتدقِّق في مصطلحاتها، والتي هي ما لعالِم الصّرف لعلوم اللّغة قاطبة. وكذلك عمل بعض الدارسين على تمييز عمل *المصطلحي* عن عمل *المعجمي*. فلاحظوا أنّ أهمّ المحاور التي يتباين فيها عمل المصطلحي عن عمل المعجمي هو **التوليد**.

2.1 الرصد المصطلحي والتعويل على عمليّة الاستكشاف (الصدفة)

[1] يُنظَر هذا التشكيك المتشابِك مع ما صار حقيقة عندَ بعض الدّارسين: René Jongen, L'appel des choses par leur nom, in Des termes et des choses : questions de terminologie, Centre de Terminologie de Bruxelles – Institut Marie Haps (Dir Caroline de Schaetzen), Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 2000, (p.203-214), p.209. إنّ هذا الوجه من المسألة من شأنه أن يقرّب المصطلحيات من مجال النقد، ألا يجد بعض المهتمّين بشأن النقد غضاضةً في أن يتسمّى ناقِداً ؟ ولكن، وعلى الرغم مِن ذلك، يظلّ التيار السائد في مجال الدّرس المصطلحي، يسانِد استخدام مفردة *مُصطلحيّ* من غير إحساس بأيّ مخالفة منهجيّة وبإعلان قيام التخصّص وتوفّر أهله تكويناً وعملاً، وكذلك الشأن بالنسبة للنقد حيث اختلفت رؤى التقييم وشبكاته الصادِرة حول مجال التخصّص حتى من عند ذويه. يُنظَر أحد رواد هذا التيار وهو (Daniel Gouadec) بكرّاسه (الدّليل العملي): Daniel Gouadec, Terminologie & Phraséologie pour Traduire : le CONCORDANCIER du TRADUCTEUR (TERMINOGUIDE n°3 & TRADUGUIDE n°3), Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 1997. ولاسيما المطلب الذي حُدِّدت فيه *مسؤوليات المترجِم المصطلحي* وإسهاماته (*Responsabilité totale du traducteur-terminologue*, p.13-14.) فهذا جان جاك بيرو (Jean-Jacques Perrot) يذكر لنا شيئاً مِن الرهانات والتحديات ـ أو (Enjeux) كما يعنونِ لها ـ وهي التي على المصطلحي أن يرفعها بما يدلّ على عظمة دور المصطلحي. ينظر: Jean-Jacques Perrot, Terminologie : un métier nouveau, in Terminologie et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er février 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.115-117), p.116.

[2] الشيخ أحمد الحملاوي، **شَذَا العُرف في فنّ الصَّرف**، دقّقه وعَلَّق عليه مصطفى أحمد عبد العليم، مكتبة المعارف للنّشر والتوزيع، الرياض، 2001، ص.07.

ISSN: 2462-2508

إنّ ما يجده القارئ العادي ضمن المدوّنات الإلكترونيّة من المصطلحات التي لم يتمّ تخزينها على أنّها مصطلحات (علميّة / دقيقة) إنّما هو ضربٌ من صورة المصطلح أو انعكاسٌ له، ما دام يغيب عليه الطابع المصطلحي لتلكم الكلمات في غياب التصانيف العلميّة التي « تنزع إلى أن تكون وسيلة التّعبير المفضَّلة عند العلوم »[1]. فلا نستغرب في هذا السياق أن تُبنى المصطلحيات أكثر على الشهادات التي يُدلي بها كلُّ متخصِّصٍ من زاوية اختصاصه. بل من هنا الطابع التطبيقي الذي تتحلّى به. وفي هذا الصدد يرى هنري بيجوان (Henri Béjoint) أنّه ثمّة أناسٌ يمارسون نوعاً من المصطلحيات وما هم بمصطلحيين بالضرورة، بل هم أولئك المخترعون والباحثون الذين يسمّون الأشياء التي يخترعونها والمفاهيم التي يتداولونها ومعهم اللّسانيون؛ لكن يرى الباحِثُ أنّه يجب الحذر مِن الانخداع بمثل هذه *المصطلحيات الزائفة*؛ لأنّها كثيراً ما تكون وراء تعثّر بعض التسميات التي يسهل على المصطلحيين ملاحظة رداءتها واستخراج عيوبها: لذا يتدخّل هؤلاء بعد همّ التسمية من أجل استدراك ما قصّر فيه الواضِعون المتواجِدون على أرض الواقِع وإصلاح ما أفسده الاستعمال.

وكذلك يهمّ الاقتراب من أهل التخصّص في مجال المصطلحيّات النّظريّة؛ ذلك لأنّهم هم مَن يعرفوا أهم القضايا التي تتمحور حول هذا الموضوع من الخلفيات والأدوات والاستراتيجيات والتميّزات التي ترجع إلى الفروق اللغويّة والثقافيّة (في إطار المصطلحيات الاجتماعيّة) على أقلّ تقدير. وهو ما سنعرّج عليه أدناه.

2 تحديات الرصد المصطلحي

1.2 تحدي التهيئة اللغويّة والتّخطيط المصطلحي

يجدر بعد التحديد السابق، التعرّض إلى الموضوع ـ في التحدّي الأول ـ بربطه بما يُدعى *التهيئة اللغويّة والتّخطيط المصطلحي*، وكذا في إطار *المصطلحيّات الاجتماعيّة*. ذلك أنّ الرّصد المصطلحي الذي ننشده عربيّاً هو مِن صميم الاستعمالات الجماعيّة (إعلاميًّا وتعليميًّا وصناعيًّا وفلاحيًّا وصحيًّا وعسكريًّا وسياحيًّا ورياضيًّا ..الخ) وكذا الإنتاجات العدوليّة الجهويّة والمحليّة التي يعرفها العالم العربي على سعة رقعته وامتداد آفاقه وعمق تاريخه. وكذلك هو وليد احتكاك العربيّة بغيرها من اللغات التي يتعامل العقل العربي معها إلى جانبها. ذلك أنّه ـ وكما يرى خوان ساجيه (وهو أحد المصطلحيين المعروفين عالميّاً) ـ يتمّ أحياناً استخدام مجموعة مِن المصطلحات لتمييز خصوصيّة فريق مِن المستخدِمين المحترِفين. وتتعلّق المسألة حينئذٍ بلغاتٍ حِرفيّةٍ خاصّة تُشكِّل ـ كما لا يخفى ـ موضوع دراسة للمصطلحيات الاجتماعيّة[2].

وأسباب هذه الضرورة أي: ضرورة التجاوب مع هذا التحدّي، هي معقولةٌ جدّاً وواقعيّة؛ إذ نتواجد حالياً

[1] برونو دو بيسيه، الميدان، **ضمن المعنى في علم المصطلحات** (إشراف هنري بيجوان وفيليب توران، ترجمة ريتا خاطر)، المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت، 2009، (ص.269 ـ 288)، ص.278.

[2] خوان ساجيه، مِن أجل مقاربةٍ وظيفيّةٍ لعلم المصطلحات، ضمن المعنى في علم المصطلحات .. (ص.77 ـ 99)، ص.88.

ISSN: 2462-2508

في عالَم يكشِف ـ أكثر مِن أي وقت مضى ـ عن حاجة الناس إلى الحصول على مزيدٍ مِن المعلومات وتوفير الخدمات وتكثيف الاتصالات. لذا أدرك بعضُ المتدبِّرين في هذه الحال ضرورةَ التوجّه بسرعة فائقة نحو تطوير أنظمة ذات كفاءة عالية في جمع المعلومات وتخزينها، ومن ثمّ استرجاعها وتوظيفها مِن جديد بوساطة برامج ذكيّة وعبر شبكات طيّعة. وتعدّ المصطلحات ـ إذ هي تُسخَّر في سندات وثائقيّة هامّة في حدّ ذاتها ـ أحد المفاتيح في هذا الشأن بما تُسهِم به حقّاً وبشكلٍ فعّالٍ في تعريف المفاهيم وتنظيم المعارف وتفعيل المعلومات وتخزينها واسترجاعها، وكذا لدقّتها ووضوحها واختصارها وتركيزها وانتِظامها وأيضاً لدورها التّواصلي النّاجع. ذلك أنّ المصطلحات تُعدُّ مِن منظور وظيفتها التّواصليّة، بمثابةِ وسائلَ تعبيرٍ اقتصاديّة لغويّة؛ لأنّها تسمح بتعيين عناصر معارف بواسطة وحدات معجميّة بسيطة عوضاً عن اللّجوء إلى أساليبَ الشّرح المسهِب[1].

2.2 الرصد المصطلحي من باب التحسيس

ويأتي التحدّي الثاني الحريص على العمل بضرورة التّحسيس (وهو ما يحدث عن طريق الملتقيات العلمية والتعليم والتبسيط العلمي Vulgarisation scientifique)، حيث يُوضَع الإصبع على أهمية التّوعية بكلّ ما يتعلّق بفضائل الرّصد المصطلحي عن طريق التّشديد على الدور الاستراتيجي للمصطلحات ـ في إطار تخطيطٍ لغويٍّ ناجع ـ كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات في جميع المجالات التي ترتبِط بها.

ومن جهةٍ ثانية، نلاحظ في هذا السياق الذي نكرِّسه لإلقاء الضوء على ديناميات المصطلحات في تنمية المعرفة والحصول عليها، أن تتمَّ الإفادة مِن هذا الدور ثمّ تسخيره لفائدة الجمع الذي على الجميع أن يضطلع به؛ وذلك ما دام من شأنه أن يرفع الحواجز عن كثيرٍ من الأسرار التي يحتفظ بها أهل الاختصاص مِن دون عامّة الناس. هذا، مع العلم أنّ هذا الدّور يمكن تفتيقُه إلى أدوارٍ تابعة هي: الفهرسة والاسترجاع والتمثيل.

كما يجب العلم بأنّ الرّصد المصطلحي ينطبِق على مجاليْن رئيسيّين هما: *اللغة المتخصّصة واللغة العامة*. وفي حال اعتبار الأولى لغة مؤسّساتية ـ أي: التي يُمكن تعريفها بإيجازٍ كأداة تواصل الدولة وممثليها مع المواطنين ـ فينطبق هذا التّعريف على ما هو مكتوب ـ مقروءٌ كالوثائق بجميع أنواعها من التقارير والنشرات والرسائل وغيرها، والتي تصدر من الدوائر الحكومية أو المؤسسات شبه الحكومية بغضّ النّظر عن انطباق مفهوم *اللغة المتخصّصة* على لغة العلم التي يهمّ فيها جديد المصطلحات التقنية بتحيين سجلاّتها بناءً على مدى توظيفها. وهي التي يُعنى التخطيط اللغوي برصد التطوّرات الجديدة التي يقصدها الإداري والمؤسّساتي والجامعي والمصنعي ..الخ. ويُسهم هذا النشاط الذي يقوم به المرصاد في إثراء اللّغة ويُمعِن في خدمة المجتمع.

[1] يُنظَر: المرجع نفسه، ص.88.

ISSN: 2462-2508

وبالنّظر إلى وفرة المصطلحات يرى فرانسوا غودان أنّه قليلاً ما اهتمّ الرصد المصطلحي بعمليّة التّوثيق للمولَّدات التي تُنجَز في مخابر الأطروحات الأكاديميّة وهي ذات قيمة في مجالاتها المختلِفة. وتبعه في ذلك عددٌ ليس بقليلٍ من المصطلحيين، كما فعلت ماريفون هولتزم Maryvonne Holzem[1]، التي تقدّمت بنظامٍ عتاديٍّ يسمح بجرد المولّدات المتضمّنة في رسائل الدكتوراه[2]: فدقّ الباحِثان بذلك ناقوسَ الخطر الذي يتهدّد حال *العمل المصطلحي* ومصيره في حال استمرار الوضع على النّمط الذي كان عليه[3]، علماً أنّ صورة هذه الفكرة سبق لها أن تجسّمت في هذا المفهوم المدعو علميّاً (الرصد المصطلحي = Veille terminologique)[4]. وكذلك سبق لروجي غوفان (Roger Goffin) أن أدلى بمقترَحٍ دعا فيه الطلبة المتخرّجين من الجامعات بشهادات أكاديمية إلى أن يتقدَّموا بمذكّرات تُعالَج فيها مصطلحاتٌ ما تطبيقياً ونظرياً، وتُربَط في الحالة الأولى بالمجالات التي تتّصل بها والتي سيتخصّص فيها الطالب صاحب المذكّرة، وتُسهِم في الحالة الثانية بطريقة أو بأخرى في بناء صرح المصطلحيات[5].

لتناول هذه الأدوار من منظورِ الرّصد المصطلحي يجب تأطير هذا الأخير بمعطيات نظريّة وذلك بالرجوع إلى التخصّص المعني بهذه الإشكاليّة، ألا وهو المصطلحيّات نفسها. وبالتالي يجدر ـ تبعاً ـ أن يتمحور الاهتمام في كلّ تهيئة يراد بلورتها حول صعيدين أساسيّين هما: المصطلحيات من جهة، والمصطلحات كطريق للوصول إلى المعلومات من جهة ثانية؛ وذلك من حيث إدارة المعلومات وصيانة قوالبها المصطلحيّة الجاهزة، والتقاط جديد المصطلحات التقنية.

3.2 الرصد المصطلحي واللغة المتخصّصة

ويشمل الرصد المصطلحي على مستوى اللغة المتخصّصة ـ في التحدّي الثالث ـ كلَّ ما يتعلّق بالتعامل مع تطوير القدرة على اكتشاف الوحدة المصطلحيّة[6] على شبكة الإنترنت باستخدام البرمجيات، ضمن ما يُسمّى (استخراج المصطلحات آليّاً). وهو ما يقوم على جمع المعلومات الهامّة بشكل مستمرّ واستطلاع مواقعها

---

[1] وكان ذلك في نفس العدد من دوريّة *Terminologies nouvelles*، يُنظَر: Maryvonne Holzem, La thèse et son auteur : voie d'une nouvelle complémentarité terminologie-documentation, Terminologies nouvelles (Terminotique & documentation préparé par John Humbley), n° 18, Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin 1998, (p.28-35).

[2] يُنظَر: François Gaudin, La politique linguistique par le trou de la serrure ou les aventures du mot-clé, Terminologies nouvelles (Terminotique & documentation, préparé par John Humbley) n° 18, Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin 1998, (p.53-55), p.54.

[3] يُنظَر: François Gaudin, Ibid., p.55.

[4] وكان ذلك في نفس العدد من دوريّة Terminologies nouvelles، يُنظَر: Jean Perron & Adepte-Nomino : un outil de veille terminologique, Terminologies nouvelles, n° 15, (Actes de la table ronde sur Les banques de terminologie, 18-19 janvier 1996 : Textes rassemblés par Louis-Jean Rousseau), Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin-décembre 1996, (p.32-47).

[5] يُنظَر: Roger Goffin, Le mémoire de terminologie une forme de rapprochement entre théorie et pratique de terminologie, Meta, vol. 23, n° 4, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, 1978, (p.303-307), p.303-304.

[6] يُنظَر: يوسف مقران، في تعدُّد أبعاد المصطلح، مجلّة اللّغة العربيّة، ع.12، المجلِس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، جويلية 2012، (ص.35ـ77).

ISSN: 2462-2508

وضبط سياقاتها (السياق المعرِّف / Contexte définitoire)[1]، وكذلك كلّ ما يحتاج إلى إمكانيات الرصد الفعال وكذا تسخير جميع التجهيزات الممكنة كالحواسب في إطار ما يدعى *المصطلحيات الحاسوبية أو الآلية* (terminotique) لا يزال التي تتيح فرص الرّصد النّاجِع للمراقِب اليقِظ، وتُمكِّن من اختصار الطريق نحو المعلومة المستهدَفة. بحيث تسمح عمليّة جمع المصطلحات شبه الآليّة بدراسة الظّواهر التي غالباً ما يأبى علم المصطلحات الكلاسيكي الاعتراف بها، على غرار تغيُّر المصطلحات على الصّعيد النصّي والتناصي (intertextuel)[2].

أمّا في شأن اللّغة العامة فكثيراً ما يأخذ التّخطيط اللّغوي الراصد مسار تتبّع التغيير اللغوي الذي يطرأ بصورة عفويّة. وهو ما سبق للباحث عبد اللّطيف عبيد أن بحثه في تعريف المرصد اللغوي، فأشار إلى أن الرصد في اللسانيات هو " دراسة العناصر والظواهر اللغوية كافة وصولاً إلى استنباط القواعد التي تنتظمها". واستنتج الباحث أن بعض المراصد اللغوية يركز على رصد المولدات المعجمية والمصطلحية، وتخزينها حاسوبياً، وتدوينها ورقياً ودراستها واستثمارها في تأليف المعاجم، وإعداد المصطلحيات بما يغني اللغة، ويساعدها على أداء وظائفها في مختلف المجالات[3].

وفي كلتا الحالتين يعبّئ المخطِّط اللغوي والراصِد المصطلحي أدوات لغوية وأخرى هيكليّة. وبخصوص الأدوات اللغويّة يقومان بتحليل المصطلحات من حيث صفاتُها الذاتية وصفاتُها العارِضة لاستنتاج أهمّ التطوّرات التي تكون المصطلحات والمفاهيم قد عرفتها.

تتَّصف " الخصائص الذّاتية " التي تتمتّع بها الأسماء بطابع ثابت، وتخضع لمنطق تصنيفي. كما إنّها تسمح بجمعها في فئاتٍ من خلال إدراج أسماء الأشياء في طوائف ويتّسم هذا التّصنيف بطابع مرجعيّ بما أنّ المسألة تتعلّق بمميّزات خاصّة بالأشياء نستخدمها بهدف تسميّة هذه الأخيرة »[4]. بينما تنبثق الخاصيّات العارضة عن العلاقات التي يُنشِئها المتكلِّمون مع المرجع[5]. وتجدر الإشارة إلى أنّ المؤلِّفيْن يستخدمان مفهوم العلاقة للإشارة إلى « الشّكل الخاصّ الذي يتّخذه الاحتكاك بالشّيء »[6].

أمّا الأدوات الهيكليّة فيمثِّل المعدّات الآلية التي تتدخّل في إدارة المعطيات بما فيها المعرفة باعتبارها مجموعة

---

[1] يُنظَر: يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم: مدخل إلى المصطلحيات، ط.2، دار رسلان، دمشق، 2009، ص.139.

[2] ينظر: مونيك سلودزيان، **بروز علم مصطلحات نصّي وعودة المعنى**، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب توران، ترجمة ريتا خاطر)، المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت، 2009، (ص.105 ـ 136)، ص.127.

[3] ضمن ثورة الاتصال والتكنولوجيا في خدمة نشر المصطلح العربي، موضوع مطروح على هامش المؤتمر الحادي عشر للتعريب الذي عقد في عمان في الفترة الواقعة ما بين 12-16 شوال 1429هـ الموافق لـ 12-16 تشرين الأول 2008. نقلاً عن: http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=16299

[4] فرانسوا غودان، هل للمصطلحات خصائص عارضة ؟ ضمن المعنى في علم المصطلحات ...، (ص.225 ـ 268)، ص.227.

[5] المرجع نفسه، ص.227.

[6] المرجع نفسه، ص.227. نقله عن: Cadiot et Nemo, Pour une sémiologie du nom, p.24.

ISSN: 2462-2508

من الأساليب والتقنيات لجمع المعارف وتحديدها وتحليلها وتنظيمها وتخزينها وتبادلها بين أعضاء المنظمات.

4.2 الرصد المصطلحي في وجه قانون العرض والطلب والتكييف

التحدي الرابع هو العمل وفق قانون العرض والطلب وتكييف المنتجات المعجماتية، وهو من قبيل العمل الجماعي المفروغ منه. إذ يخصّ الرّصد أيضاً العمل وفق قانون العرض والطّلب، أو بالأحرى الطلب وذلك بمراعاة احتياجات بعض التخصّصات إلى بعض المصطلحات التي هي في خضمّ الاستعمال بعيداً عن المراقبين لتطوّرات ذلك الاختصاص، وهنا يجب التّذكير بالبعد التّداولي للمصطلحات وكذا البعد الابستيمولوجي[1]. وكذلك تجدر مقارنة دور الرّاصِد المصطلحي بدور المعجمي الذي « يسعى في اللّغة المتخصِّصة [..]إلى ابتكار مُنتَج مكيَّف مع احتياجاته الخاصّة ومع احتياجات قرّائه المحتملين، وعليه: يؤدّي ذلك غالباً إلى إنشاء منتَجٍ يكون بعيداً عن المتطلّبات ''الأكاديميّة'' التي عليها تمّ إعداد علماء الألفاظ والمصطلحات الحائزين على شهادات »[2].

ويرتبط بهذا الشغل نوع من تحدٍّ آخر يتمثّل فيما يسمّى ضرورة الاضطلاع بالتبيئة (Contextualisation) ومعضلة بَنْيَنَة (Structuration) المعارف والبيانات والمعطيات والمعلومات. ذلك أنّ نقلَ المصطلح مِن سيّاقه الطّبيعي إلى سيّاقٍ آخر هو ـ تبعاً لذلك ـ اصطناع لبيئة ثانية، وهو نوعٌ من اجتثاث غير طبيعي، ذلك أنّ المصطلحات، وهي مبثوثة في نصوص وخطابات تستجيب من جهة إلى احتياجات ومتطلّبات تلكم النصوص الأولى، وبالتالي ستعرف بنينة خاصّة تمليها طبيعة الموضوعات التي تسجّل في إطارها إسهامها في تجليّة المفاهيم المتمحور حولها ضمن ميدانٍ معيّنٍ ولاسيّما إذا علمنا أنّ «الميدان بَنْيَنَةٌ للمعارف »[3]. ثمّ « لا تنفكّ بنيَنَة المعارف تتبدّل »[4]. أو كما يُصرّح برونو دو بيسيه. وعليه ينبغي تيسير عمليّة النّقل وإجرائها بالاحتكام إلى منهجيّة صارمة تكون مستقاةً في آنٍ من المصطلحيّات والتعليميّات بما أنّ مفهوم النّقل متّصِل مباشرةً أو بطرق مختلفة بمفهوم '' النُّقلة المفهوميّة التّعليميّة

[1] وذلك نسبةً إلى الابستمولوجيا (Epistémologie) أو علم العلوم ـ ونظرية المعرفة ـ المتصل بالميتافيزيقا كما رأينا أعلاه. وقد نهضت به أول مرّة فلسفة العلوم ثم واصل دربه العلماء كلّ عالم " أصوليّ " في مجاله على غرار كارل بوبر (Karl Raimund Popper) 1902 ـ 1994 في الرياضيات وعلم المنطق. وتبلور كثيراً عند الباحثين في تاريخ العلوم ولاسيما عند توماس كون (Thomas Khun) 1922 ـ 1996 الواضع لمفهوم " النسق الفكري " (Paradigme). ويدرس تاريخ العلوم وأصولها ومرجعياتها وخلفياتها النظرية والمعرفية وأبعادها الاجتماعية والفردية، لذلك يهتم بسير العلماء والرواد الذين يكونون قد أسسوا للنظريات العلمية، ويقارن الفروع المعرفية ويصنفها. فزاويته صنافية (Typologique) ونقدية؛ في سبيل المراجعة أساساً.

[2] مارك فان كامبنهود، مِن المعجميّة المتخصّصة إلى علم المصطلحات التّطبيقي: نحو " معجم تحوّلي "، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إسراف هنري بيجوان وفيليب توران، ترجمة ريتا خاطر)، المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت، 2009، (ص.191 ـ 123)، ص.192 ـ 193.

[3] برونو دو بيسيه، الميدان، ضمن المعنى في علم المصطلحات ..، ص.270.

[4] المرجع نفسه، ص.276.

ISSN: 2462-2508

"(Transposition didactique) ويَتعزّز هذا التجسير بوساطة نمط التواصل بين الأخصّائيين. وعليه يجب أن يتمّ في إطاره اعتماد آلية التّبيئة (Contextualisation).

من هنا يليق الحديث عن منهجة البحث المصطلحي الرّاصد. وفي هذا الصدد يقرّ برونو دو بيسيه بأنّ « المنهج العلمي مِن حيث جوهره تصنيفيٌّ »[1]. وهو يضرب على ذلك مثال علم الحيوان الذي « يعمد إلى تصنيف الحيوانات في فصائل وأصناف وأجناس وفقاً للمبادئ التّالية: لا يمكن للفرد أن ينتمي إلى أكثر من طائفة واحِدة، ولا ينبغي أن تبقى أيُّ طائفة فارغة، يُفترَض بالأفراد كلّهم أن يجدوا لأنفسِهم مكاناً في طائفة معيّنة. وتقترح الصِّنافات ترتيباً تنظَّم دخلَه الأفراد والأغراض »[2].

5.2 الرصد المصطلحي والعمل بمقتضى التصنيف

وكذلك يخضع التحدي السابق إلى العمل بمقتضى التّصنيف. ونسجِّل في هذا السياق معضلة التصنيف الأصلي الذي يتعارض مع فكرة التبيئة. يقول برونو دي بيسي مرّةً أخرى:

« تُلبّي التّصانيف الحاجةَ إلى تنظيم المعارف، بيد أنّ التنظيم الذي يتمّ إنشاؤه على هذا المنوال، غالباً ما يكون نسبيّاً واعتباطيّاً وذاتيّاً، فهو يعكس تأويلاً للواقع. وأسوةً بالتصوّرات، أو تصنيف التصوّرات في مجموعاتٍ، تعبِّر الميادين عن حضارةٍ معيّنة وثقافة معيّنة وإيديولوجيّة معيّنة. تعكِس الأنظمة المعرفيّة تنظيم معارف مجموعة معيّنة مِن الاختصاصيّين في هذا النّظام أو ذاك، في فترةٍ معيّنة وفي منطقة جغرافيّة محدّدة »[3].

6.2 الرصد المصطلحي ورهان الترجمة

ولا يمكن في هذا السياق الإغفال عن رهان التّرجمة والوعي بأضرارها؛ إذ أنّ التعويل على الترجمة بدون النشاط الفكري باللّغة التي يراد رصدها مصطحياً من شأنه أن يوقع في أخطاء منهجيّة وابستيمولوجيّة قالت بها الترجميات وكذا المصطلحيات الاجتماعيّة. بل أكثر من ذلك من المعلوم أنه يتمّ تعيين حدود الميادين تبعاً لرؤى المعارف وللممارسات الاجتماعيّة ولحاجات المستخدمين، وثمّةَ طرق جمّة لتقطيع المعارف والنّشاطات التي تتطابق مع عدّة وجهات نظر. لا وجودَ للميادين في ذاتها؛ إذ يتمّ تحديدُها مِن وجهة نظر الباحِث أو المهندِس أو التقنيّ أو الهاوي أو العالم بالقانون المدني أو العالم بالقانون الجزائيّ أو اليونغيّ [نسبةً إلى عالِم النّفس كارل غوستاف يونغ Carl Gustav Jung] أو الفرويديّ [نسبةً إلى عالم النّفس سيغموند فريد Sigmund Freud] ..الخ. وعليه، يتمّ تحديد نطاق الحيِّز التصوّريّ تبعاً لمنظورٍ محدَّدٍ أو وجهة نظر محدَّدة أو خطّ إرشاد معيَّن[4].

7.2 رهان رصد المولَّد المصطلحي

[1] المرجع نفسه، ص.277.

[2] برونو دو بيسيه، الميدان، ضمن المعنى في علم المصطلحات ..، ص277.

[3] المرجع نفسه، ص.276.

[4] المرجع نفسه، ص.277.

ISSN: 2462-2508

ثمة أضرب عديدة من المولَّدات المصطلحية[1] يهمنا منها ما يُدعى *التوليد الترجمي* (Néologie traductive)[2] الذي يشهد اختباراً صعباً على المستوى العربي،. وذلك اعتِباراً مِن تاريخ احتِكاك النهضة العِلميّة العربيّة بالنهضة الأوربيّة. علماً أنّ لا وسعَ لهذا التَّوليد أن يحذو حذوَ قرينه الغربي بكلِّ تفاصيله لأنّ هذا الأخير قطع أشواطاً عملاقة. بل حسب التوليد التَّرجمي العربي أن يثبت على ذلك الاختبار؛ نظراً . أوّلاً . لسبق وجود التوليد التأهيلي (Néologie primaire) عليه، وثانياً . لسياق ظهوره المختلف عن هذا الأخير: وهو نقل جوانب من الدّرس اللِّساني الغربي معرِفةً ومنهجاً. بالتالي يُعدُّ هذا *التوليد الترجمي* من صميم الواقع اللِّساني العربي، الذي مِن أخطاء الحساب أن يبادَر إلى العمل في إطاره من باب النافِلة والكماليات أو كمجرّد ردّة فعلٍ لا يُنزَل منزلة سواها. هذا، وإن كان بعضهم يلومون الذين هم جادّون في أمر نقل ما جدّ في مجال اللِّسانيات إلى العربيّة *بأنّهم تشاغلوا كثيراً عن لغتهم بالألفاظ الأجنبية* ويعنون بذلك مستوى التَّوليد المصطلحي. ونبدأ تحليلَنا لهذه النقطة من الطرح الذي قدَّمه مَتّى غَيْدار (Mathieu Guidère) في صدد استنكاره إمهال النهوض بالمصطلحيات الحاسوبيّة، فيه جملة مِن اختياراتٍ تقتضيها سلسلة مِن عوامل تاريخيّة وسوسيولغويّة[3]، ضِمنَ علاقة الجوار التي تربط الترجميات والمصطلحيات متعدِّدة اللّغات، فيقول:

«فيما يخصّ اللّغة العربيّة، فإنّ البحث في *المصطلحيات الحاسوبيّة* [terminotique] لا يزال في بدايته الأولى يُعاني العجز عن النهوض والقصور عن الاستفادة من الدينامية المولَّدة مِن برامج التكوين في الترجمة، التي أخذت تزدهِر في العالم العربي. بيد أنّ علاقة الجوار التي تربط الترجميات والمصطلحيات متعدِّدة اللّغات، واضِحةٌ تفسِّرها عوامل تاريخيّة وسوسيولغويّة. من جهة، ترجع الغالبية العظمى من المصطلحات العربيّة، بنسبة معيّنة، إلى الترجمة أو (الاستيراد) [importation]. فأن يتخرّج جلُّ المتخصِّصين في مختلَف المجالات، ذوي الأصول العربيّة، مِن الجامعات الغربيّة: الفرنسيّة والبريطانيّة والأمريكيّة، ليس بأمرٍ غريبٍ على هذا الوضع. في هذا

---

[1] وذلك على غرار *التّوليد الدّلالي* الذي هو إجراءٌ لغويٌّ يقوم على إحلال علاقة دلاليّة جديدة أو مُستحدَثة بين دالٍّ ومدلولٍ سبق أن تعارفا في ظلِّ مجالٍ معيّن. بتعبير آخر هو خلق معنى جديد لم يُحصَّل مِن ذي قبل (Sens non actualisé)، أي لم تُسنَد إليه وحدة لغويّة (دال) تكون قد وُجِدت ودالّة على معنٍ ما. وهو إجراءٌ (تكويني تدقيقي)، أي يستجيب لهدف مزدوج (التكوين والتدقيق). ذلك أنّه كما يُظهره معناه القاموسي هو إبداعُ دلالاتٍ معجمية وتراكيبَ دلالية جديدة. لهذا فالإبداعية تتمّ فيه على مستوى الدلالة باعتماد المجاز الذي يقرّب بين مجموعات دلالية مختلفة يمكن وصفها وتحليل تمثيلاتها وباعتماد التركيب الدلالي والتعليقات الدلالية المعجمية. يوسف مقران، المصطلح اللساني العربي بين التوليد والتوحيد، ج.1، مصطلحيات، ع.2و3، مطبعة أميمة، فاس، نوفمبر 2012، (ص.41 ـ 66)، ص.51.

[2] Andrien Hermans & Andrée Vansteelandt, Néologie traductive, Terminologies nouvelles, RINT, n° 20 (Nouveaux outils pour la néologie), Bruxelles, Décembre 1999, (p.37-43).

3 مصطلح (سوسيولغوية) ترجمة لمصطلح (Sociolinguistique) في صيغته الوصفية وليس على العلمية، لأن هذا الأخير يترجم عموما بـ (اللسانيات الاجتماعية). ويعني التعريف السياقي للمفهوم الذي ورد فيه المصطلح " العوامل ذات الصلة بالبعد الاجتماعي اللغوي وذات الصبغة التعددية؛ من قبيل التنوع اللهجي والعرقي والجهوي والجنسي والمهني والجغرافي؛ وحتى الإناسي والإثني الذي يطال العنصر البشري والقَبلي في آن.

ISSN: 2462-2508

الصدد، يُعدّ الاقتراض اللّغوي حالياً ـ ما في ذلك شكّ ـ الظاهِرة الأكثر لفتاً للانتِباه في مجال التّوليد المصطلحي في اللّغة العربيّة. من جهة أخرى، فإنّ مجالات العمل والنشاط حيث نشاهد عدداً هائلاً من المنتجات المصطلحيّة، هي مجالات منبثِقةٌ تُعتمَد فيها شفراتٌ لغويّة مغايِرة من أجل الولوج إليها لاستقطاب الرصيد المعرفي الضروري قبل اجتيازها في اللّغة العربيّة. بالنسبة لهذه الحقول المعرفيّة الجديدة، يقوم مشكِلُ المدوّنة المرجعيّة والاستقلاليّة المصطلحيّة [العربيّة] »[1].

فبهذا الشكل يربِط المتخصِّص الفرنسي في قضايا العالَم العربي الترجميّة نسبةً كبيرةً مِن المصطلحات العربيّة بحركة الترجمة، وكذا بظاهِرة الاستيراد التي تمسّ كلَّ مظاهِر العلاقات الغربيّة العربيّة. ما يُفضي إلى اعتبار الاقتراض اللّغوي حاليّاً الظّاهِرة الأكثر لفتاً للانتِباه في مجال التّوليد المصطلحي في اللّغة العربيّة. وكذلك يترتّب عن هذا الموقِع الذي يحتلّه العالم العربي بالنسبة للعالم الغربي قيام مشكِل المدوّنة المرجعيّة والاستقلاليّة المصطلحيّة العربيّة. لذا يواصِل الخبير سلسلة تساؤلاته: « هل يمكن دراسة الوحدات المصطلحيّة العربيّة من دون الإحالة إلى مصادرها الأجنبيّة، مهما تكن مبرَّرة في الواقِع أم ممكِنة؟ »[2]. ومِن هنا ستمارِس المصطلحياتُ دورَها في خصوص المدخل الثاني في الإشكاليّة، كآلية فحصٍ ومراقبة، تشمل عمليّاتٍ مصطلحيّة: كالمقابلة والشرح والتعريف والتوليد، ومظاهِر مصطلحيّة كالتخصيص والتعميم. سبق لدراساتٍ أكاديميّة أن حاولت الإحاطة بها بعدما أثبتت عمليّا رسوخَها في اللِّسانيات وعمدت إلى احتوائها نظريا[3].

إذا نظرنا إليه من صفحته الأخرى ـ الأنيقة هذه المرّة ـ نجد الدّرس اللِّساني الغربيّ مَشفوعاً له بأن يتبوّأ في رحابه موقِعَ **المَرجعيّة**، التي خلّفتها دراساتٌ طلائعيّة تعاطتها أوربا وأمريكا على مرّ قرنٍ من الزمن[4]، كلّ واحِدة مِن جهتها الخاصّة لكن بخلفيّتهما الإغريقيّة اللاّتينيّة الجرمانيّة المشترَكة، والتي نشَط في إطارها *التوليدُ التأهيلي* الذي اقتضاه واقِع **المُراجعة**. والتشبّث باللّغة المصدر وبالمولَّد التأهيلي، راجِع إلى كونهما يكوِّنان الصور الأولى للمفاهيم التي تساهم بالقسط الأوفر في إعداد الجذاذات، ذلك أنّ ما يظلّ قائماً كحقيقة مختلَف فيها في ظلّ نظريّة المعرفة يمكن إحالته على الرغبة في تشييد ما هو مبدئي خالص (منشأ البدايات): أهي *اللّغة* ـ وهي التي يُفرَض أن تخلق لنا تصوراتٍ للواقع، أم هذا *الواقِع* في حدِّ ذاته ـ

1 Mathieu Guidère, La traduction arabe : méthodes et applications, Ed. Ellipses, Coll. De la traduction à la traductique, Paris, 2005, p.82-83.

2 Ibid., p.83.

3 نخصّ بالذكر هنا الأطروحة الآتية: Saadia Aït Taleb, La terminologie arabe contemporaine : théorie & application dans la base des données LEXAR, Thèse de nouveau doctorat, sous la direction de Jacques Langhade pour l'université de Bordeaux III, 1988. حصلنا عليها سنة 2007 من معهد العالم العربي (IMA) بباريس. وتكمن أهميّتها في كونها تموقعت في الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسّط وهي ترصد ما يقع في الضفة الجنوبيّة. ما يفرض امتلاكها لناصية الدرس اللِّساني الغربي.

4 نقصد أوربا بغربها وشرقها، ولاسيما كلاً من روسيا وشيكوسلوفاكيا وبولندا التي ما انفكّ رومان ياكوبسون يذكِّر بفضلها، يُنظَر: جفري سامسون، مَدارِس اللِّسانيّات: التّسابُق والتّطوُّر، ترجمة محمّد زياد كبة، جامِعة الملك سعود، الرياض، 1997، ص.01. وكذلك: رومان ياكوبسن، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، ط.1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2002، ص.14.

ISSN: 2462-2508

؟ وهو ما يُفرَض أن ينعكِس في تلك اللّغة[1]، وفي رحاب هذا التمركز لدور اللّغة نجد ما يعمد إليه المترجِم من إعادة تصدير المفاهيم معبَّأة بتلك الصور الأولى التي أنشأتها لها اللّغة المصدر. ثمّ لا ننسى أنّ اللّغة تصنيف، ما يجدر التنويه به في هذا المقام هو حِرص فقهاء اللّغة على هذا المفهوم وإبراز معالمه، وإن كان معظمهم لا يأبه بالإشارة إلى المصدر ، أم هو تأليف بين أفكارٍ جاء إثره مفهوم تصنيفيّة اللّغة (الدور التصنيفي للّغة) معزَّزًا مكرَمًا. ودي سوسير سبق له أن قال إنّ اللّغة مبدأ تصنيفي، بل « إنّ مفردات كلّ لُغة مِن اللّغات تُعطي صورةَ الوجود عِند أهلِ تلك اللّغة وكلّ واحِدة منها تدلّ على جِنسٍ أو نوعٍ أو صِنفٍ مِن أصناف الموجودات الماديّة أو المعنويّة. ذلِك أنّ كلّ كلِمة مِن الكلمات، في أيّ لُغةٍ مِن اللّغات، يدل تحتها أفرادٌ كثيرة كالشجرة والحِصان والنّهر والفرح والغضب، فتحت كلِّ لفظٍ منها عددٌ لا يُحصى مِن الأفراد أو الحَوادِث جُمِعت كلُّها تحت عنوانٍ واحِد، وجُعِلت صِنفًا واحِدًا. ولذلك كانت مفرداتُ كلّ لغة مِن اللّغات ضربًا من التصنيف للموجودات »[2]. بيدَ أنّ التموقع دائماً في حدود المرجعيّة الغربيّة هو ما يزيد المشكِلات الترجميّة حدّةً، ثمّ إنّ العقبة التي سيواجهها المترجِم ذات طبيعة مصطلحية. فهنا نكرِّر السؤال المطروح أعلاه: كيف يصوغ بالعربية صياغة متقنة ما تمّ تصوره وتطبيقه في الغرب ؟ كما يمثل ذلك مواجهة أولى بين نظامين ثقافيين على الصعيد التواصلي.

3 أهداف الرصد المصطلحي: مجال اللسانيات أنموذجا

يمكن تناول عينة من الأهداف المتمثلة فيما يأتي:

1.3 بناء صرح مصطلحي

لقد اهتمّ جورج مونان ـ في *قاموس اللّسانيات* الذي أشرف عليه ـ بتحديد مصطلحيّة أيّ علمٍ بوصفها « مجموع الألفاظ الفنيّة التابِعة لأيّ علمٍ أو فنٍّ، والتي تُولَّد مع تطوّر التخصّص في المعرفة العلميّة كما في النشاط الصناعي والتجاري ..الخ »[3]. فما يهمّنا إبرازه هنا كما فعل صاحب هذا التّحديد هو الطابع الحركي للتخصّص الذي لابدَّ أن يوازيه تقصّد بناء صرحٍ مصطلحيٍّ. ومع ذلك فلا تلبث مصطلحيّة أيّ علمٍ حتى تتغيّر مهما يُسعفها الاستقرار. مِن هنا تغلب على الكتابات اللّسانيّة معالجاتٌ مصطلحيّة من شأنه أن تعد ميدانا للرصد المصطلحي. ذلك أنّه ليس مِن السَّهل اقتحام البحث في أيّ مجالٍ علميٍّ ولا الإقدام على بناء صرحٍ مصطلحيٍّ بغير إجراء معالجة مصطلحيّة ومن دون إعداد لغة واصِفة تتعهّد في الأقلّ التمييز بين ما هو لغة مدروسة وما هو لغة دارِسة.

2.3 رفع اللّبس

[1] Adam Schaff, Langage et connaissance, Ed. Anthropos, Paris, 1969, p.197.

[2] محمّد المبارك، فِقه اللّغة وخصائصها، دار الفِكر، بيروت، 2005، ص.307.

[3] Georges Mounin & alii, Dictionnaire de la linguistique, Ed. PUF, Paris, 1974, p.323.

ISSN: 2462-2508

إنّ التركيز على تدقيق المفاهيم هو ما نلفيه بقوّة في مجال اللِّسانيات حيث تقوم تلك اللّغة الواصِفة بالتّعليق على المصطلحات اللِّسانيّة في صلب المتن أو في الحدود الهامشيّة المتاحة: ما يجيز بعض المصطلحات ويُسقط غيرها ضمن عمل راصد للمصطلح اللساني. فكَّرنا مليًّا في مثل هذه اللّغة الثانية فقصدنا الدّراسات التي تعدّ تعليقات على استعمالاتٍ مصطلحيّة، فلم نجدها تستغني عن تجهيز مصطلحات ناقدة ودارسة وواصفة لغيرها من المصطلحات. ونجد هذا العمل عند الغربيّين أقرب إلى المقدِّمات التي يُعمَد فيها إلى تجهيز مصطلحاتٍ خاصّة وهو عملٌ لا يقلّ أهميّة عمّا يتمّ عادةً في حدود الأبحاث المعجميّة. لهذا تتكرّر تسمية *(Préambules terminographiques)* عند بعض اللِّسانيين النقاد لتَعيين هذه الواجِهة النقديّة كما قام به مثلاً كلٌّ مِن فرانك نوفو (Franck Neveu) وبيتر لوريس (Peter Lauwers) في سبيل تمييز مفهوم (tradition grammaticale)[1]. بيد أنّه كلّما انتاب اللِّساني شكٌّ ما حول إيّ تسمية من حيث (سوء وصفها للمفهوم) بادر إلى النقد واستطرد في استحضار البراهين حول ما يُبديه من الحرص على أن تكون عليه الأمور، هذا لكي تستقيم التسمية التي يرى فيها غالباً أنّها مناطق مشتبهة.

3.3 التمييز بين اللّغة الواصِفة واللّغة الموصوفة:

إنّ اللّغة الواصِفة حينما تُوضَع في مقابل *اللّغة الطبيعيّة* هي تلك التي تصف هذه الأخيرة (من هنا يقال للّغة صلاحيات أن تصِف نفسَها أي اللّغة الطبيعيّة) أما اللّغة الموصوفة فهي هذه اللّغة الطبيعيّة أو كما يدعوها البعض *(Langage mondain)* باعتبارها لا تصف نفسها بقدر ما تصف العالم وتدور حوله وتتعلّق به وتشتغل عليه ـ وهو ما يمكن ترجمته حرفيّاً *اللّغة حول العالم* أو *عن العالم*. ويُقصَد باللّغة الموصوفة ـ في مقابِل اللّغة الواصِفة ـ المادة اللّغوية أو المعطيات التي يقوم اللِّساني بوصفها. وثمّة ثلاثة لسانيين قد أولوا عناية خاصّة للّغة الواصِفة بل أولعوا بدراستها مِن باب معرِفة الكيفيّة التي تشتغِل بها وهي تسترشِد خاصّةً بالهدف الأوّل المشار إليه أعلاه (بناء صرحٍ مصطلحيٍّ). وهم لويس يلمسلف[2] ورومان

---

[1] ينظر: Franck Neveu & Lauwer Peter, La notion de « tradition grammaticale » et son usage en linguistique française, Langages, n° 167 (La tradition grammaticale: par Franck Neveu & Salah Mejri), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, Septembre 2007, (p.07-26), p.07.

[2] لويس يلمسلف (Louis Hjelmslev)، 1899 ـ 1965: عالِم لساني دنماركي، يعتبر وريث التعليم اللساني السوسوري وأحد الأعلام الذين طوَّروا البنوية في مجال اللسانيات في نظريته المسماة بـ (النسقية / Glossématique)، مستثمرا في مفاهيم مؤسِّسة كنظامية اللغة، منطلقاً من التحديد السوسيري (نسبة إلى فرديناند دي سوسير) للدليل اللغوي القائم عند هذا الأخير على الازدواجية ـ أي الدال والمدلول ـ ومقصيا المرجع من حيز الدراسة، من باب الصرامة العلمية طبعاً، مضيفاً إليه حدَّيْن هما: مضمون (الدال) وشكله، ومضمون (المدلول) وشكله. من أشهر مؤلفاته (*Prolégomènes à une théorie du langage*).

ISSN: 2462-2508

ياكوبس[1] وزليغ هاريس[2]؛ إذ يكثر عندهم مقابلة اللّغة الواصِفة باللّغة الطبيعيّة[3]. فهذا زليغ هاريس يقول: « نسمي الجمل الواصفة تلك الجمل التي تقول شيئاً عن الجمل أو المقطوعات التابِعة للغة الطبيعيّة »[4].

كما يَعتبِر برتيل مالمبيرغ (Bertil Malmberg) من السويد، أنّ أوّل مَن أطلق مصطلح *لغة واصِفة* وأدخله في الدّراسات اللِّسانيّة، هو لويس يلمسلف؛ وذلك حينما أدرج مفهومه ضمن مفهوم الدليل اللّغوي على الرّغم مِن الطّابِع الاصطناعي الذي يتحلّى به[5]. وتُلحَق بهؤلاء الثّلاثة جوزيت ري ديبوف (Josette Rey–Debove) من فرنسا بصفتها منظِّرة للّغة الواصِفة. وبينما يزعم كلٌّ مِن Joseph Courtés & Algirdas Julien Greimas من فرنسا أيضاً، أنّ مصطلح (*Métalangage*) قد وضِع أوّلَ الأمر مِن قبل مدرسة فيينا وخاصّة الفرع البولندي، ولاسيما العالِم ألفريد تارسكي (Alfred Tarski) 1902 ـ 1983 من بولندا، وُضِع *للتفريق تفريقاً كامِلاً بين اللّغة التي نتحدّث عنها واللّغة التي نتحدّث بها*. وهو ما جاء في قاموسهما كالآتي: "afin de distinguer nettement la langue don't nous parlons de la langue que nous parlons" ثمّ نُقِل المصطلح إلى ما اعتبراه (Sémiotique) من قبل يلمسلف وإلى اللّسانيات من طرف هاريس[6]. وهذا جزءٌ ممّا ذهب إليه الباحث الجزائري أحمد يوسف حينما أبرز دور أتباع حلقة فيينا مِن المناطِقة الذي طبعوا هذه اللّغة بطابِعهم الخاصّ، فيُسجِّل في هذا الشّأن: « استلهم علماء اللّسانيات مفهوم اللّغة الواصفة من بحوث المناطقة؛ ولاسيما من أعضاء حلقة فيينا مثل كارناب، وكذلك العالم الرياضي والمنطقي ألفريد تارسكي (A.Tarski) أحد أبرز أعضاء مدرسة (لفوف ـ وارسو)؛ حيث نلفي أنّ هذا المفهوم الذي اصطنعه كارناب في كتاب (التركيب المنطقي للّغة) قد استمدّه من الرياضيات الواصِفة (هيلبرت) التي هي لغة منطقيّة منوطة بتحليل الرياضيات وتطهير الحساب من وجود أيّ تناقض فيه؛ وذلك بإقامة قواعد للبنى التركيبيّة الداخليّة المترابطة »[7].

---

[1] رومان ياكوبسون (Roman Jakobson)، 1896 ـ 1982: عالِم لساني وناقد ومنظِّر للشكلانية والترجمة، روسي الأصل، سرعان ما هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية. عُرف ببلورته لما يدعى الوظائف الست للغة والتواصل المقترنة بالعناصر اللغوية التواصلية المحدَّدة فيما يدعى بخطاطة التواصل (Schéma de communication). من بين أهم مؤلفاته (*Essais de linguistique générale*) في جزأين.

[2] زليغ هاريس (Z. S. Harris)، 1909 ـ 1982: عالِم لساني ومحلِّل للخطاب، أمريكي، تلميذ العالم اللساني ليونارد بلومفيلد. عُرف بأنه رائد من رواد تحليل الخطاب في بعده اللساني على الأقل. وهو ثاني اثنين المؤسِّسين للمدرسة التوزيعية (Distributionnalisme) إلى جانب أستاذه بلومفيلد ـ التي تسمى بالعربية أيضا بـ " الاستغراقية " المصطلح الذي يفضِّله عبد الرحمن الحاج صالح، وهي التي أثرت على " التوليدية " المنحازة عنها لاحقا بشكل واضح. اشتهر بمقال بعنوان *(Discourse analysis)* نُشِر له في 1952 ضمن دورية (Language) الأمريكية العريقة.

[3] Henri Bessé, Métalangages et apprentissage d'une langue étrangère, Langue française, vol.47 n°01 (La terminologie grammaticale), (p.115-128), p.116-117.

[4] Zelleg S. Harris, Structures mathématiques du langage, Ed. Dunod, Paris, 1971, p.142.

[5] Bertil Malmberg, Les nouvelles tendances de la linguistique, Trad. du Suédois par Jacques Gengoux, 3e éd. PUF, Paris, 1972, p.227.

[6] Joseph Courtés & Algirdas Julien Greimas, article *Métalangage*, in Sémiotique : dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Ed. Hachette Supérieur, Paris, 1993, p.224-225.

[7] أحمد يوسف، السيميائيات الواصِفة: المنطِق السيميائي وجبر العلامة، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2005، ص.165 ـ 166. ونقل ما يتعلّق

ISSN: 2462-2508

وأجدر اللِّسانيين العرب الذين يمكن الإشادة بفضلهم في مجال الالتفات إلى *لغة اللِّسانيات الواصِفة* عبد القادر الفاسي الفهري الذي كثيراً ما طرح مشاكل الهويّة أو الخصوصيّة وكذا التماسُك الداخلي للخطاب اللِّساني[1]. وكذلك فعل عبد السلام المسدّي حينما تناول مشكِلات المصطلح مقرونة بالنقد وبالطرح الابستيمولوجي[2]. ونلاحِظ أنّ مصطلح (*Métalangage*) قد أدخِل في الدّرس اللِّساني العربي من مختلف الأبواب المفتوحة: اللِّسانيات، السيمائيات، المنطق؛ وبمختلَف لغات المصدر المتاحة (الفرنسيّة والإنجليزيّة أساساً): مِن هنا أحد مصادِر الاختلاف في ترجمته بمقابلاتٍ عربيّة كـ *اللّغة الواصِفة* أو *اللّغة الفوقيّة* أو *اللّغة الماورائيّة* أو حتى بتعريبه إلى *الميتالغة*[3] ..الخ، كما يشهد المقتبَس الآتي ومجال مرجعه بل وحتى طريقة رسم المصطلح بالحروف اللاّتينيّة المختلِفة عن المعتاد: « تفاديا لاستخدام بعض المصطلحات التي يمكن أن توحي ببعد ميتافيزيقي مثل " اللّغة الماورائيّة " أو " ما بعد اللّغة " إلخ. كمقابل للمصطلح Méta-langage، نقترح مصطلح " اللّغة الفوقيّة ". وعليه فنستخدم مصطلحي " اللّغة الفوقيّة " أو " اللّغة الواصفة " عندما يتعلّق الأمر بالمفهوم العام، ونحتفظ بمصطلحات " لغة اللّغة " و" لغة لغة اللّغة " إلخ، للحالات التي تستلزم تحديد وتعيين مرتبة اللّغة المقصودة في سلّم تراتبيّة اللّغة»[4].

غير أنّه ـ وعلى الرغم من تركيزنا على الباحِثيْن المذكوريْن في الساحة العربية ـ قليلاً ما نعثر على كِتاباً موضوعاً بالعربيّة في (اللِّسانيات) ـ أو بالأحرى في الخطاب اللِّساني ـ لا يفتح فيه صاحِبُه أقواساً مِن أجل وضع ملاحظاتٍ تخصّ *اللّغة اللِّسانيّة الواصِفة* المتبنّاة أو المفضَّلة لديه ولو أبسط ملاحظة: لهذا سنرى أدناه أنّ الكتب المداخل التي تعجُّ بها مكتباتُ كلِّ الجامعات (العربيّة) ـ مِن حيث يتمّ الأخذ بعلم اللِّسانيات ـ هي التي أشعرت بضرورة الالتفات إلى طرائق صوغ المصطلحات. بيدَ أنّه، ولما كان جلُّ كتّاب هذه الأخيرة غير لسانيين بمعنى التكوين والتطبيق والممارسة المستمرّة، تسبّب ذلك في مشكِلةٍ ثانويّة تمثّلت في اعتقاد الناس أنّ هذه الأخيرة تُجسِّد اللِّسانيات بحقّ، فتشبّث القرّاء بنوعٍ مِن مصطلحيّة لسانيّة يُعتَقد أنّ فيها نصيبٌ تمثيليٌّ ما (représentative) ولا تعكِس بكلِّ جلاء واقِع المصطلحيّة المكرَّسة التي يغلِب عليها البساطة والمباشرة، لأنّها تعليقاتٌ عليها

بأرسطو عن: Umberto Eco, Sémiotique & philosophie du langage, Trad. Meyriem Bouzaher, Ed. PUF, Paris, 1988, p.10.

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، مُلاحظات حول الكِتابة اللِّسانيّة، تكامل المعرفة، ع.9، جمعيّة الفلسفة بالمغرب، الرباط، 1983؛ وكذلك مقاله: عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللِّساني، ضِمنَ المنهجيّة في الأدب والعلوم الإنسانيّة (جماعة من باحثين)، ط.2، الدار البيضاء: 1993، دار توبقال للنشر، (ص43 ـ 63).

[2] عبد السّلام المسدّي، التّفكيرُ اللِّسانيُّ في الحضارة العربيّة، ط.2، الدّار العربيّة لِلكِتاب، تونس، 1986، ص09 ـ41.

[3] الفاسي الفهري، المصطلح اللّسانيّ، اللّسان العربيّ، ع.23، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1983، (ص139 ـ 147)، ص145. Metalanguage ميتالغة، Metalinguistic ميتالغويّ.

[4] حسان الباهي، اللّغة والمنطق: بحث في المفارقات ..، ص21.

ISSN: 2462-2508

وشروحٌ لها ومقارناتٌ ببعضِها البعض وهي ما يُصنَّف في الخطاب اللِّساني أكثر منه في اللِّسانيات.

بيدَ أنّ هذا ما يجعلها بيئة يستفاد منها في الرصد المصطلحي، لكن لا نتوقّع أن يمثِّل صورة التماسك المنتظَرة. ذلك أنّه كثيراً ما اعتُقِد أنّ التعرّف على المصطلحيّة الخاصّة باللِّسانيات إنّما يتمّ بوساطة رصد المولَّدات التي من المتوقَّع أن تكثُر فيها، لكن قد تكمن المشكِلة في معاينة المعنى (المفهوم) الجديد وما يمكن أن ينسجم معه من الناحية الصوريّة، قبل أن يُرصَد المولَّد نفسُه كعلامة مميّزة للمصطلحيّة اللِّسانيّة. وقد سبق أن أثار جون هامبلاي (John Humbley) هذه المشكِلة بقوله: «واحِدة من المشكلات التي تحول دون مشاهدة المولَّد لا تكمن في التعرّف على المعنى الجديد فحسب، لكن في الوصف المفهومي واللِّساني لما تمّت معاينتُه»[1].

وأفضل حلٍّ لملء هذا الفراغ هو خلق فرعٍ يتولّى نقد الاستِعمالات المصطلحيّة الرائجة[2]. والحقُّ إنّ فرديناند دي سوسير قد وضع اللّبنة الأولى لنقد الاستعمالات المصطلحيّة وعبّر عن تلك الحاجة المسيسة وتنبّأ بأهميّتها منذ إقامته الأسس الأولى لعلمٍ لسانيٍّ حديث وإقدامه على استبدال مصطلح حديث بآخر قديم غالِباً ما يرى أنّه يعاني مِن بعض النقائص التي يُبادِر مِن ثمّ إلى نقدها، فيعمَد إلى وصف الحالة وتفسيرها. وكان صاحِبَ نظرةٍ ثاقِبةٍ في معالجاته المصطلحيّة كما كان في حقل اللِّسانيات. والحالُ إنّ ما جاء ضمن *دروس اللِّسانيات العامّة* بصورةٍ مجمَلة ومصغَّرة قد تطوَّر تطوُّر اللِّسانيات ذاتها. وقد تجسّد أكثر فيما توارثه الجيلُ الذي جاء بعده، ولم يعفيه من نقد *لسانياته*، لكن قد يُخشى أن يكون ذلك النّقد أقلَّ شيوعاً ممّا جاء مقعَّراً أو محدَّباً.

4 إسهام المصطلحيات الاجتماعية في تنظيم شأن الرصد المصطلحي

إن مَوضوع المصطلحيَّات الاجتماعية هو كلُّ ما تَشمُله المصطلحاتُ وما تحيل عليه من الشياء والمفاهيم، وما يَتَّصل بِها ويحيط من العالم الخارجي. فيَقتسِم دائرتَه كلٌّ مِن **التَّسمية** و**المَفهوم** وما يُضيفه الاطِّلاعُ على **عَيْن المُسمَّى** ـ كُلَّما أُحِيط بِه وصْفًا ودراسةً ـ إلى المفهوم مِن الخصائص المميّزة لَه، وما يَزيدُ القضيَّة المصطلحيَّة جلاءً مع الدَّرس اللِّسانيّ لِلتَّسمية الّتي يُمكِن الدُّنوُّ مِنها وتَقبل الإمساكَ بِها. وهذا بِحكم ازدواجيَّة الوجه الّتي تتَّسِم بِها المصطلحات: وجه التَّسمية أو العبارة، ووجه المفهوم أو المحتوى أو الصُّورة الذِّهنيَّة الّتي تَصرفنا إليها التَّسمية، وكلاهما يدلُّ على شيء مَوجودٍ بِالفِعل أو في الخيال مِمَّا يُحقِّق ثُلاثيَّة الطَّابِع الّتي لا مَندوحةَ مِن اتِّخاذها في مَجال المصطلحيَّات مهما قيلَ مِن أقوالٍ ـ قد تَصحُّ بِالنِّسبة لِمواضيعَ أخرى ـ عن داخليَّة الدّراسة اللِّسانيَّة. لكن

[1] John Humbley, L'observation de la néologie terminologique, Revue La banque des mots, n° 05, 1993, (p.65-73), p.67.

[2] وهو ما أسميناه في موضع آخر *النَّقد المصطلحي*؛ يُنظَر: يوسف مقران، تقاطعات المصطلحية ونظرية المعرفة (في سبيل ممارسة النقد في مجال اللّسانيات)، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع.13، الجزائر، جوان 2011، ص.121 ـ 176.

ISSN: 2462-2508

المصطلحات تُعدُّ حلقات وصل ما بين الأشياء وتسميّاتها. فيُعتبر بذلك المفهومُ بناءً ذهنيًّا ممثّلاً لِموضوعٍ (شيء) فرديٍّ، محسوسٍ أو معنوي. كما يوجد نفسانيا لدى الفرد، مستقلاً عن المصطلح في حد ذاته (الدليل اللغوي الّذي ليس سِوى صورة ذِهنيَّة)، ويسبق نوعاً ما التَّسمية الّتي يُعيَّن بها، على النَّقيض من المدلول (الملحق بِالكلِمة العامَّة والذي يظلُّ مشدودًا إلى الدَّال الّذي يعنيه) في حال المقاربة اللَّفظيَّة (Approche sémasiologique). وذلك ليس بفضل عروة طبيعية، لكن لكون فكرنا، إذا اعتبرنا في إطاره النفساني وجردناه عن الإبانة بالألفاظ، فإنه لا يكون حينئذ إلاَّ مبهمًا لا شكل له. فإن الفلاسفة واللغويين اتَّفقوا دائما على أنه لولا الأدلَّة لما استطعنا أن نميّز بين فكرتين بوضوح وباستمرار. فالفكر إذا اعتبرناه في ذاته ليس إلاَّ سديما (Nébuleuse) لا شيء يتميّز منه قبل ظهور اللسان.

وهذا بالتّأكيد مِن غير المبالغة إلى درجة تَحميل المصطلحيَّات ما ليس مِن صلاحيَّاتها في واقِع الأمر. ذلك أنّه يَهتمُّ بِنفس الموضوع فُروعٌ عِلميَّةٌ أخرى: كنظريَّة المعرِفة إذن. غير أنَّ المفاهيمَ والتَّسميَّات والاختِصاص في العلوم المختَلفة يَمتدُّ تاريخيًا إلى درجةٍ تَجعلُ مِن مُستلزمات كلّ دراسة ضرورة الإحاطة بِالجَوانِب الّتي تَتَّصل بِها بِشكلٍ مِن الأشكال. بل إنّ العُلوم بِشتَّى أنواعها والمعرِفة بِكلِّ فُروعِها تُعنى بِوصفِ المفاهيم. وهذا ليسَ أمرًا مُستَحْدَثًا.

لكِن دِراسةَ طرائِق هذا الوصف وذاك، هو الّذي تَختصُّ بِه المصطلحيَّات حَديثًا وبِالنَّظر إلى التَّسميَّات وهي مُندمِجة في نِظام اللُّغة. فَلا يعني ما قيلَ أعلاه مِن دِراسة عِلميَّة لِلمفاهيم أنَّه يُعنى بِالمحتوى العِلميّ لِلمفاهيم الّذي هو مِن صلاحيَّات المتخصِّصين في الفن المعنيّ[1]. وهذا ما يدلّ على ضرورة الاحتفاظ على التوازن بين المستويين المذكرين أعلاه (التسمية والمفهوم). وكذلك هنا يكمن سرّ تسمية اتجاهات النقد الحديثة بالنظرية، وهو ما يرجع إلى كونها تهتمّ بالفكر المجرّد أكثر من اهتمامها بالتطبيق، وتولي الأولوية للقضايا الفلسفية في مفاهيمها ومصطلحاتها، ذلك أنّ المستوى المفهومي كثيراً ما يطغى ويستبدّ.

1.4 الرصد المصطلحي ولسانيات المدونة (أو المتون)

من هنا يجوز الإعلان عن كون المقاربة المنشودة في العمل المصطلحي هي مقاربةٌ ترتاح كثيراً إلى *لسانيات المتون* (Linguistique du corpus) حيث المتنُ النصّي قاعِدةُ ارتكازها واللِّسانيات سيِّدة الموقِف مِن ناحية التّحليل؛ وهي ما يمكن الإطلاق عليه أيضاً *لسانيات المدوّنة*. في الحقيقة يتعلَّق الأمرُ حينها بـ **لسانيات المدوّنة النصيّة**. اختصرنا المصطلح كلَّه في *لسانيات المتون*:

أوّلاً، للعناية المركَّزة على كلمة المدوّنة التي وإن كانت تدين كثيراً لصناعة الجذاذات المقيّدة للمصطلحات (Fiches terminologique) والتي عرفها العمل المصطلحي الآني (Travail terminologique

[1] Pierre Lerat, Les langues spécialisées, Ed. PUF, Coll. Linguistique nouvelle, Paris, 1995, p.17.

ISSN: 2462-2508

(ponctuel والبحث المصطلحي الذي ينشد جمع معطيات بناءً على وثائق جديرة بالاعتماد[1]، يُتحرّى أن تكون نصيّة في الغالِب: فيؤول الأمرُ بنا إلى الحديث عن ظاهِرة **التّنصيص** (Textualisation)[2]: وضع المصطلح بعد الدخول في مسارب التخصّص ضمن نسيجٍ مِن العلاقات النصيّة لكي يصبح لاحِقاً ذا بنى مصطلحيّة كما يجدر له أن يعكس البنى الدلاليّة التي غالباً ما تُعتمَد في المقاربة المفهوميّة.

ثانياً، لكي ينتهي بنا المطاف إلى تفادي الالتِباس مع *اللّسانيات النصيّة* التي تتّخذ من النصّ هدفاً لا وسيلة، حيث يختلِط فيها ما هو حاصل بمحصول وما هو مِن جنس الافتراض؛ فبينما يتمّ الاستناد في *لسانيات المدوّنة* على الواقِع النصّي ولا يجحد منه شيئاً ولو ذرّة، حيث لا افتراضَ في الأفق عندها ولا توقّع. إنّ الأسس التي يقوم عليها منهج التّفريق بين المجالين أشبه ما يكون بما ساد من التصفية المصطلحيّة الّتي عالجها اللّسانيّ السويديّ برتيل مالمبيرغ (Bertil Malmberg) في حدود الفواصِل القائمة بين الفيلولوجيا واللّسانيّات، باعتبار هذه الأخيرة تتّخذ من دراسة اللّغة هدفاً أوّلياً وصفاً لها بغضّ النّظر عن محتوى الوثيقة المعدّة لأغراض الدّراسة، وأقصى ما يذهب إليه الدّرس اللّساني هو تفسير عمل اللّغة بعيداً عن التفسيرات المنكبَّة على محتوى الوثيقة المدروسة لغتُها بالطبع: إن تفسير الوثيقة محتوىً هو مِن صلاحيات الفيلولوجيا[3].

وقد عكف كلُّ المنظِّرين على تسطير التقابل في الأهداف بين كلٍّ من الدراسة الفيلولوجيّة (الفقهيّة) المتمثِّلة في تأويل النصوص القديمة والتعليق عليها، مما دفعها إلى العناية بتاريخ الأدب وبعادات الشعوب وذهنياتهم من خلال هذه النصوص، وبين الدراسة النظاميّة للغة من قبل اللّسانيات[4]. وعلى كلِّ حالٍ، فحان الوقت للعودة إلى النصوص بعينها تلك التي تقوم على قاعدة من الأصالة والواقِعيّة (Textes authentiques)، وليس ما يعود إلى المنهج الافتراضي الاستِنتاجي (La méthode hypothético-déductive). فهنا يتجلى **الجانب التّداولي** لهذه المقاربة والمتمثِّل أكثر فيما يُخصَّص له مِن حساباتٍ مرتبِطة بالاستقراء؛ حيث لا يمكن استيعاب كيف أنّ اللّغة تتصرّف كما لو أنّ لا أهميّةَ في حسم التقابل بين ما هو قابِل للحصر (المحسوب) وما هو كتلة غير مجزَّأة[5]. وذلك كأن يقوم بعضُ الباحثين بعَرض مفهوم (المحور التركيبي) على (مفهوم النَّظم)[6]، أو

---

[1] Dubuc Robert, Manuel pratique de terminologie, 4e éd. Linguatech, Montréal, 2002, p.51.

[2] Patrick Charaudeau, Dominique Maingueneau & al., Dictionnaire d'analyse du discours, Ed. Seuil, Paris, 2002, p.486.

[3] B. Malmberg, Les nouvelles tendances de la linguistique .., p.09-12.

[4] ينظَر الملاحظة رقم (24) التي أدلى بها توليو دي مورو في ملحق *الملاحظات*: الطبعة التي عليها الحواشي والتي حقّقها هذا اللّساني الإيطالي: Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale, Ed. préparée par Tullio De Mauro, Postface et trad. du l'Italien (Notes de T. D. Mauro) par Louis-Jean Calvet, Payot, Paris, 1985, p.410.

[5] Georges Kleiber, Nominales : essais de sémantique référentielle, Ed. Armand, Paris, 1994, p.12-28.

[6] نذكر ـ من جهة أخرى ـ أنّه ثمّة دراسات أصيلة في هذا المضمار تفادت التخليط بين المصطلحات، يُنظَر على سبيل المثال: أحمد أبو زيد، مقدّمة في الأصول الفكريّة للبلاغة وإعجاز القرآن، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 1989، ص.59.

ISSN: 2462-2508

العكس، وليس الأمران سيان؛ إلى درجة ترتّبت عن ذلك إسقاطات نظريّة لم يكن الدرس اللّساني في حاجة إليها، والحال إنّ المفهوم الأوّل قد شهد مناخاً وعرف تطوّراً، فهل يُفرَض تصوّر تطوّر ذات القضايا المتّصِلة بالمفهوم الثاني كما أنّ المفهوم الذي أوسَعه الجرجاني درساً في نصوصه المختلِفة إلى أن جُعِل له مصطلحٌ قائمٌ وهو *النَّظم*.

وهذا قد وقع في جانِبه التَّسموي؛ حيث كثيراً ما لا يُستقبل المفهوم الذي تدلّ عليه تسميّة *المحور النَّظمي* إلاّ بوروده في سياق تُذكَر فيه تسمية *المحور الاستبدالي*؛ وذلك ما حدث فعلاً في نصّ جورج مولينيه حول الأسلوبية والذي ترجمه بسام بركة فاستعمل فيه هذا الأخير تسمية *المحور النَّظمي* بدلَ *المحو التركيبي*[1]، ولا حيلة للقارئ أن يعي بأنّ الأمر يتعلّق بـ لولا استحضار المفهوم تركيبياً أي باعتبار العلاقات السياقيّة. ذلك لأنّ النظم في ثقافة معظم القراء اقترن بالشعر وهو ما قصده الجرجاني إذ أنّ النّموذج الذي طبَّق عليه مفاهيمه البلاغيّة ـ النَّظميّة إذا شئنا معارضة من حذا حذو بسام بركة. « إذا جاز للمصطلحات أن تشتغل خارج النّصوص، وهي تكتسب استقلاليّة أقرب إلى العناوين باعتبارها أسامي المفاهيم، فهذا ليس إلاّ نتيجة بناء دلالاتها ضمن النّصوص واستقرارها فيها. غير أنّ هذه الاستقلاليّة متينة الارتباط بعمل التّسميّات: إذا حدث وأن طلعتْ على صفحة معيّنة دلائل مثل *pylône, source, rouge-gorge,* ou *falaise,* فكلّ واحد منها ستستدعي انطباعًا مرجعيًّا ما »[2].

وفي الحقيقة هذه النقطة صعّبت عند المنظِّرين، الفصل بين صناعة المعاجم والمصطلحيات لأنّهما يلتقطان المعلومة من النصوص، الجذاذات النصيّة التيمية، على تسعة مراحل في أقلّ تقدير، وهي: اختيار المدوّنة، وجرد المدوّنة (النصوص)، واختيار الوحدات وتقطيعها لتصبح مداخل، وإقامة ثبت بكلمات أو مصطلحات، وتقطيع السياقات، وتحضير التعريفات، وتكوين شبكات قياسية أو ترادفية، واستعمال الترسيمات والتمثيلات، وصناعة الفهارس[3]. وفي هذتا السياق، يمكن التّمثيل على الشّرَخ الكائن بين عمليّة الرّصد والتعجيم أو التّكريس المعجمي، ما نجده في معاجم إلكترونية من بعد المسافة بين التعريف المعجمي أو المقابل وما يقدّم على صفحة السياقات الاستعماليّة. إنّ وتيرة رصد هذه الأخيرة وتخزينها وتنميطها تظل بطيئة: هذا هو العامل المتحكِّم في تلك الفجوات التي يعاني منها مستخدمو الإنترنيت في بحوثهم الاستكشافية.

2.4 المقاربة اللّسانيّة النصيّة في رصد المصطلحات

إنّ أهمَّ عامِلٍ يسوّغ *المقاربة النصيّة* هو ما اهتدى إليه المصطلحيون مؤخَّراً من صعوبة ـ إن لم نقُل استحالة ـ تبيُّن المصطلحات وهي معزولة عن سياقاتها اللّغويّة: « إنّ

[1] جورج مولينيه، الأسلوبيّة، .ترجمة بسام بركة، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص.87.

[2] F. Gaudin, Socioterminologie : une approche sociolinguistique de la terminologie, Coll. Champs linguistiques, Ed. Duculot, Bruxelles, 2003, p.150.

[3] Henri Rahaingoson, Lexicologie, lexicographie et terminologie, in Guide de recherche en lexicographie et terminologie, (p.11-14), p.13.

ISSN: 2462-2508

المصطلحات لابدّ أن تتجلّى في مركبات لغويّة (Syntagmes) تكون مستعمَلةً في نصوصٍ »[1] . هكذا تقول مونيك سلودزيان (Monique Slodzian) ـ في حديثها عمّا أسمته (La syntagmatique terminologique) ـ وهي تشرح كيف أنّ المرء قد يتوهّم خطأً بأنّ المصطلحات تقوم بوحدها من دون السياق ولا النصّ. فحسب الباحِثة، إنّما الحالة التي تؤول إليها المصطلحات على المحور *الاستبدالي* (ما يعني قيامها في الأذهان وتسجيلها في المعجمات) ـ وكذلك التراتبي (التوثيقي) ـ هو نتيجة تواجدها *التركيبي* (السياقي) النصي المسبَق ـ ويعني *الخطّي* كذلك: فخِلقة المصطلح المنبسِطة في النصّ هي التي تُختزَل فيما بعد، في *التسميّة المعجميّة* ويتمّ بذلك تصنيفُها عمودياً كمدخَل + مادّة (أي البنية الحرفيّة الهجائيّة المرفقة بالتعريف؛ جزء من التركيب السالف): مِن هنا فلا يمكن الاستغناء عن البيئة الطبيعيّة للمصطلحات وهي **النصوص**[2].

وهذا كلُّه ـ كما رأينا ـ مِن بين ما دفع ريتا تيمرمان إلى اقتراح نقل الحديث مِن (المفهوم) نحو (وحدة الفهم). وأدّى بـ لويك ديبكير التحدّث عن (الوحدة المصطلحيّة) بدل الحديث عن (المصطلح). بل دفع به ذلك إلى التشكيك في تحديد اللّسانيين للجملة كوحدة دراسة لا يمكن تجاوزها وأشار إلى التداعيات الوخيمة التي أعقبت هذا التحديد القسري[3]. ولكن، ولما تتمثّل المصطلحات وتمثُل لنا كمعطيات أوليّة ذات طابع لغوي بالدرجة الأولى، فلا يمكن التغاضي عن الجوانب اللّسانيّة (الصرفيّة والتركيبيّة والمعجميّة والتهجِئيّة) كمداخل ضروريّة لمعرفة طبيعة تلك المصطلحات. وكذلك ركّزت الباحِثة كرستين بورتلانس (Christine Portelance) على توضيح المحور التركيبي كأحد الأبعاد اللّسانيّة اللّغويّة التي استغربت أن يُغيّبها البحث المصطلحي إلى غاية 1988 حيث قام بولانجي[4] كما ترى بدراسة[5]. هذا من ناحية مَنبَت المصطلحات. أمّا إذا نظرنا إليها من حيث المستعمِلون كذلك، فإنّ الخطاب المتخصِّص ـ ولا يُستثنى منه الخطاب اللّساني ـ متفاوتٌ مِن مُؤدٍّ إلى آخر. ما يعني وجود ملَكة يتملّكها الأخصّائيون بكيفياتٍ متباينة. ومِن أجل التوصّل إلى ضبط ما يميّز اللّغة المتخصِّصة ـ وهو أحد محاور المصطلحيات ـ ينبغي السبق بتحليل الخطاب المتخصِّص، ولما اعتاد الأخصّائيون تسجيل الدّلالة ضمن النصوص بموجب همِّهم الإعلامي وفي واقِع التّواصل[6]، صحّ القول إنّ كلّ نصٍّ متخصِّصٍ هو تحويلٌ لخطابٍ متخصِّصٍ وتكييفٌ له وأمكن تصيير النصّ مدوّنة فعليّة

[1] M. Slodzian, Pratiques de la terminologie : la terminologie traductionnelle .., p.60.

[2] وحين ذكرنا للنصّ قد يتضمّن الأمر الخطاب. لكن ما دام الأمر يتعلّق بموضوع المصطلح واللغة المتخصِّصة يُلحّ على النصّ من باب التأكيد على الحرفيّة والطابع الكتابي الذي يختصّ به الخطاب العلمي.

[3] Rostislav Kocourek, Textes et termes, Meta, vol.36, n°1, (p.71-76), p.74.

[4] Jean-Claude Boulanger, Le syntagme terminologique, Terminogramme, n°41.

[5] Christine Portelance, Fondements linguistiques de la terminologie, Meta, vol.36, n°1 (La terminologie dans le monde : orientations et recherches), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, mars 1991, (p.64-70), p.66.

[6] Jean Luc Descamps et al., Sémantique et concordance, Ed. Klincksieck, Paris, 1992, p.334.

ISSN: 2462-2508

لذلك الخطاب أي يمكن دائماً تنميط هذا الأخير من أجل استخراج نسخة عن الخطابات التي يُنتِجها أولئك الأخصائيون. وهذا شأن *التّحليل المصطلحيّ* بوصفه تحليلاً يَمتحُ وحدتَه من المدوّنة النصية المتخصِّصة. غير أنّ جان دوليل (Jean Delisle) ينصح كلّ من يتعاطى جمع اللّغة من المعجميين ومحلِّلي الخطاب والمترجمين وغيرهم بأن يكونوا أوفياء لبعض مبادئهم وأوّلهم مبدأ الاستقصاء الذي كثيراً ما يدّعونه وهو لا يفعلون إلاّ تقرير الدلالات الأكثر استعمالا، تلك التي تكون اللغة قد حصّلتها من خلال استخدامات الألفاظ المردية لها والمتكررة في الخطاب. والحال إنّها لا تستنفد سوى النزر اليسير من الدلالات الجمة التي قد تتخذها الألفاظ ضمن الممارسة اللغويّة[1]. وكذلك يرجع السبب في تبنّي المقاربة النصيّة إلى قدرة النصّ على الإحاطة بعددٍ معتبر من الأشياء التي يلتمسها المصطلحي. ذلك أنّ التطبيق المصطلحي كما تقدّم لا ينحصِر في وحدة المصطلح، بل يتعدّاها إلى عناصر أشمل ويتحرّى الإلمام بكلِّ أسباب نجاح عملياته التحليلية، منها: اقتفاء النظريات التي تُفرِز المصطلحات. مع العلم أنّ هذه الأخيرة لا نجدها إلاّ وهي مبثوثة في نصوصٍ علميّة. من هنا إلحاح سمير حجازي على النقاد والباحثين بأن يتحلّوا بمؤهّلات تحول دون الوقع في المشكِلات المصطلحيّة مِن *تعدّد معنى المصطلح* أو *اضطراب صياغته* أو *غياب مدلوله*، في صريح نصِّه الآتي:

«نستطيع القول إنّ العامل الرئيسي في تعدّد معنى المصطلح أو اضطراب صياغته أو غياب مدلوله يرجع إلى عدم تأهيل الناقد أو الباحث لاكتشاف طبيعة العلاقة بين المصطلح والنظريّة التي أفرزته والنص الذي يعالجه من جهة والإطار الثقافي واللغوي المنقول عنه والمنقول إليه من جهة أخرى، واكتشاف طبيعة هذه العلاقة يتوقف على درجة ثقافة الناقد أو الباحث ودرجة معرفته باللغتين العربية والأجنبية، ودرجة ثقافته أو درجة معرفته باللغتين ليست ـ كما هو معلوم ـ صفة فطرية يحددها مستواه الفكري وحصيلته اللغوية، بل حقيقة دينامية تتأثّر بثقافة المجتمع وبالسلوك اللغوي »[2].

ومن هنا تستقي فكرة تخزين النصوص عبقريّتها؛ لكن شريطة أن يُتبع ذلك بالتحليل كلّما تسنّت الفرصة. فهكذا أثرِيَ التفكير المصطلحي بالبعد النصّي بل نجد فكرةَ (النصّ) قد دمغت بصمتَها في البحث المصطلحي خلال الثمانينيات مِن القرن العشرين[3]. ويمكن اعتبار النصّ ورشةً جديدة يعمل فيها ذلك البحث في مواجهة امتحاناته العسيرة، إذ اعتُبِرت تلك الورشة مجالَ تحليل المصطلحات حيث تجثم العلاقات التّركيبيّة. وهذا تطلّب انفتاح هذه الأخيرة على موادّ علميّة شتّى، بدل الاكتفاء

[1] Jean Delisle, L'Analyse du discours comme méthode de traduction, Ed. Les Presses de l'Université, Coll. Cahiers de traductologie (n°2), Ottawa, 1980, p.64.

[2] سمير حجازي، المصطلحات وإشكالية تعريفها، ضمن معجم المصطلحات اللّغويّة والأدبيّة الحديثة: فرنسي ـ عربي وعربي ـ فرنسي، بيروت: (د.ت)، دار الراتب الجامعيّة، (ص85 ـ 112)، ص96.

[3] R. Kocourek, La langue française de la technique et de la science : vers une linguistique de la langue savante, 2e éd. Oscar Brandstetter, Wiesbaden, 1991, p.71.

ISSN: 2462-2508

بالتنويع على نفس المقام. فهذه تتحدّث كثيراً عمّا أسمته (Retour au texte)[1]. غير أنّ التعويل على اللّسانيات النصيّة لا يعني الإمساك بالحقيقة المطلقة ولا التنصّل من المقاربة المفهوميّة التي تنشد التعريف والتي وجد بعض المصطلحيون من خلالها حلولاً لبعض الظواهر اللّغويّة العويصة التي لا تصلح فيها المقاربة النصيّة اللّسانيّة. وهذا قد قيل في شأن اعتماد الترجميات على اللّسانيات النصيّة بصورة عمياء شيئاً ما إذ ترى ماريان ليدرير (Marianne Lederer) أنّ اللّسانيات النصيّة « مهما تبلغ مِن الأهميّة مِن حيث التجريد النّظري، فإنّ هذه الأخيرة [اللّسانيات النصيّة] لا تضيف الكثير إلى دراسة الترجمة وأقلّ من ذلك إلى تعليمها »[2].

بينما سبق لكلٍّ مِن جان دوليل أن خالف هذا الرأي[3]. ونحتفظ من مفهوم الخطاب ـ في مقابل النصّ ـ بما أشار إليه عبد المجيد علي بوعشة وهو يورِد تعريفاً للخطاب نقله عن جان كلود شوفالييه (J. C. Chevalier) تتّضِح منه آلية تلخيصه أو تبسيط إلى نصٍّ، مؤدّاه أنّ: « الخطاب ـ أي التبادل (الحوار) الذي يجري في وضعيّة تخاطبيّة ـ ليس سلسلة من القضايا المشكَّلة لغوياً فحسب ـ وإلاّ كان سلسلةً من القضايا المصوغة منطِقياً ـ بل هو ما يتطلّب سعياً جهيداً إلى **التواصل** الذي يتّجه نحو حَمْل المخاطَب على أن يُدمِج الجملة الإخباريّة (القضيّة اللّغويّة) في تلك الوضعيّة التخاطبيّة؛ إنّ الخطاب يُطنِب تحت أشكالٍ متنوّعة كالصيغة الآتية: " أقول لك إنّ الأرض تدور ". فإذا أجريَ عليها الخطاب التربوي، فتتحوّل الصيغة إلى: أقول لك [إنّ س] لكي تعلم ذلك »[4]. فهكذا يظهر أنّ النصَّ من شأنه أن يستجمع شتات العلامات التي تدلّ على أنّ المصطلحَ تتجاذبه أطرافٌ ـ هي في الواقِع دوائر متداخِلة ينتمي إليها ذلك المصطلح ـ والغريب في أمر هذا التداخل هو أن ترمي تلك الأطراف أو بعضها إلى سلخ المصطلح من الهويّة التي تكون " قد فُرِضت عليه " بزعم كلِّ فريق.

لذا نجد من حول المصطلح ماهية يصعب تحديدُها تحديداً إجرائياً بصورة نهائيّة؛ لكن يمكِن الارتضاء بديلاً للتعريف الشافي والكافي، ما يُضبَط مِن محدِّدات ذلك المصطلح وما يُتعرَّف عليه من السياقات التي يُنتَزَع منها ويُستَل، بل تُقيَّد من خلال هذه الأخيرة بعضُ خاصياته[5]، وهي بمثابة القرائن التي يُحصَّل فيها المصطلح ثمّ يُشحَّن بها بعدئذٍ[6]: ما استتبع تأليف كتب ـ وفي الغرب

---

[1] ينظر: Monique Slodzian, Pratiques de la terminologie : la terminologie traductionnelle, in Terminologie et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er février 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.59-62), p.61-62.

[2] Marianne Lederer, La traduction aujourd'hui, Ed. Hachette, 1994, Paris, p.95.

[3] Jean Delisle, Op. cit., p.63.

[4] Abdelmadjid Ali Bouacha, Le discours universitaire : la rhétorique et ses pouvoirs, Peter Lang, Berne, 1984, Il cite : Jean Claude Chevalier, Langage et histoire, in Langue française, n° 15, 1972.

[5] Eric Gaussier, General Considerations on Bilingual Terminology Extraction, in Recent Advances in Computational Terminology, Ed. John Benjamin, Amsterdam/Philadelphie, 2001, (p.167-183), p.168.

[6] Marie-Claude L'Homme & Isabelle Meynard, Le point d'accès aux combinaisons lexicales spécialisées : présentation de deux modèles informatiques, TTR : traduction, terminologie, rédaction, vol.11, n°1

ISSN: 2462-2508

خاصّة ـ حول ما يُدعى (Collocations) وهي ما يمكن أن تعادله *العبارات الاصطِلاحيّة* أو *المتجاورة* في العربيّة، وكذلك (Phraséologie) وهي ما تُفسّر عربياً إلى حدّ الآن بـ *الأساليب الخاصّة*. ولما كان البحث المصطلحي ـ ومعه المعجمي (المصطلحي) ـ مرتكزاً على المحتوى كما على الشكل ـ وفقَ ما رأينا من الصلة التي تربط المصطلحيات بنظريّة المعرفة ـ لا يُتصوَّر إلاّ أن يستقي تلك الوحدة مِن داخل حدود **النصّ** ومن شيءٍ ممّا يتسرَّب إلى هذا الأخير من عناصِر تابِعة تعتبَر *مرجعيّة تداوليّة* ـ مع احتمال أن تُشوِّش فكرة كون النصّ *سَنَداً ووسيطاً* تاماً ـ بل هذا ما يدفع كتّاب النصوص إلى إبداع طُرقٍ في تمييز المصطلحات عن بعضها البعض، لأن غاية الكاتب لا تقتصِر على تمييز المفاهيم عن طريق المصطلحات، فقد تتعدّى إلى مقارنتها مع بعضها البعض: هذه مهمّة العالِم، أمّا الكاتب فيوصِل إلى القراء المتخصِّص والعام، المعرفة التي أنشأها العلماء بفعل وجودها أو إمكان وجودها.

إنّ في التحليل اللِّساني دروساً لا يمكن للتّحليل المصطلحيّ إلاّ أن يطمئنّ إلى الاتِّكاء عليها والاقتداء بها، ذلك أنّ المصطلح في نهاية المطاف وفي جزئه الكبير دليلٌ لغويّ. بل إنّ هذا التصنيف جديرٌ بأن يمنح **المقاربة اللِّسانيّة النصيّة** مشروعيّة التواجد والتدخّل في شؤون المصطلح. ذلك أنّ آخر ما توصّل إليه أمبيرتو إيكو (Umberto Eco) ـ وهو من رواد الدرس العلاماتي ـ بعد مراجعاتٍ لسلسلة من كتبٍ كان قد ختم تأليفَها ومقالاتٍ أودعها أكثر الدوريات اختصاصاً بمجاله، هو تفادي تصنيف العلامات خارِج الوسط الذي تكتسب فيه يماً دلاليّة[1]. فصحّ بذلك تطبيق هذا التنبيه على المصطلح وعلاقاته بالنصوص.

وعلى الرّغم مِن أنّ المصطلحيّات تُعد علمًا جامعًا لعديدٍ مِن الاختصاصات التي قد تُبعِد المصطلح من واقِعه اللّغويّ، فإنّ للّسانيّات ـ بِحكم تحديدِنا السّابق للمصطلح ـ فضلاً معتبَراً في الإحاطة دراسةً بِكثيرٍ مِن جوانبِه وبِطريقةٍ أنيقةٍ وأدقّ. ذلك أنّ الإلحاح على مقاساتٍ معيّنة ناجِمة عن الأعمال الحاصِلة تحت مظلّة *المصطلحيات الكلاسيكيّة* والتي لا بدّ أن ترِد عليها المصطلحات، مِن شأنه أن يقوّي توقّع الإحصاء والجداول والرموز الصماء ..الخ، المفروضة من مصطلحياتٍ متعالية تحت دواعي إحقاق روابط تعمّ العلوم والتقنيات والتواصل المهني: فالهدف مَصوغة في هذه المعادلة يبدو نبيلاً لكن الفكرة وجدت معارضة في الأوساط التواصليّة والتّعليميّة بوصفها تُشكِّل عوامل النفور من الدرس المصطلحي. غير أنّ طائفةً مِن المصطلحيّين لا يزالون يصرّون هم الآخرون على أنّ الهدفَ الأساس لِلمُصطلحيّات ليست اللُّغة في ذاتِها.

فهذه النّقطة بِالذّات هي الّتي أقصت المصطلحيّات مِن الانتِماء اللِّسانيّ بِكامله، إذ مِن بديهيّات اللِّسانيّات أنّها *تدرُس اللُّغة لِذاتها وفي ذاتها*، أمّا أدبيات المصطلحيّات فقد أشهرت ارتِباطَها بِالأفرع المعرفيّة الّتي سبَقت الإشارةُ إليها، ما يُؤدي إلى صُعوبة

[1] Umberto Eco, La production des signes, Ed. Librairie générale française, Paris, 1992, p.104-105.

(Diachronie et synchronie, Dir Annick Chapdelaine), Université de Québec, Ed. Les Presses de l'Université de Québec, Québec, Janvier-juin 1998, (p.199-227).

ISSN: 2462-2508

قائمة في عزْل تِلك *الوحدة المصطلحيّة* وتجريدِها مِن العناصرَ العالِقة بِها. فحتى لو صار أمر المصطلحيات إلى تحليل النصوص بحثاً عن وحدة المفهوم (المصطلحات) التي تشغله، فلا يشكِّل ذلك آية القرابة بينه وبين اللِّسانيات باعتبار أنّ هذه الأخيرة لم يعد بمقدورها أن تداري موضوع النص، ذلك أنّ هذا الأخير لا يقوم فقط على العلاقات التركيبيّة التي عوّدنا بها الدّرسُ اللِّسانيُّ، ولا تكفي معه العلاقات الاستبداليّة، لأنّ النصّ يحتكم ـ علاوةً على ذلك ـ إلى العلاقات التراتبيّة التي تستعصي أحياناً كثيرة على الدّرس اللِّساني. ولذا كان لسانُ حال أولئك ينطق بطرح أسئلةٍ من هذا النوع: هل هناك مصطلحيات تستأثر بآليات التحليل النصي فلا تستنسِخها إلاّ من ذاتها وبذاتها، أم أنّ الأمرَ يتعلّق ـ بكلّ بساطة ـ بمنهج نصي لا غير، بحيث تنطوي عليه هذه *المصطلحيات* ولا بدّ أن يختلف عن المنهج اللّسانيّ الذي يستولي على تحليل الجمل والتراكيب الصغرى ؟

إنّ الجواب على هذا السؤال سيمهِّد الطريق لطرح أحد البدائل التي اقترحها مصطلحيون اقتنعوا بضرورة سدّ الفراغ الذي خلّفته النظريّة المصطلحيّة بعدما أزيحت عن ساحة العمل المصطلحي، كنماذج للتحليل المصطلحي، وهو ما يمكن تسميته *المصطلحيات النصيّة* (La terminologie textuelle) ـ على غرار ما جاء في مقالٍ[1] لكلٍّ مِن ديدييه بوريغول (Didier Baurigault) ومونيك سلودزيان ـ إلى أن تصبِح وريثة *اللِّسانيات النصيّة* مثلما كانت الثنائيّة التقابليّة التي شدّ ما سار عليها ألان ري بين مصطلحيْ (Terminologie/Terminographie) اللذين قيسا على ثنائيّة (Lexicologie/Lexicographie). فبعدما تمّ الاعتراف بأنّ المصطلح هو دليلٌ لغويٌّ فلم يكن على المصطلحيين والمعجميين إلاّ أن يرفعوا تحدٍّ جليل: تحليل الخطاب وداخل النصوص المتخصِّصة، ما أدّى بالتّالي إلى إعادة تعريف مفهوم القاموس المتخصِّص[2]. أمّا إذا أقرّ الواحِد بأنّ للنصّ منظومةً فلا ضيرَ أن يكون للنصّ المتخصِّص نوعٌ من *لسانيات* كعلم يؤسِّس لتلك المنظومة النصية ويحلِّلها وينظر في أسرارها؛ لكن لماذا يتخصّص النص المتخصِّص بلسانيات والحال إنّه لا يزال أسير اللغة ؟

إنّ حلّ هذه الإشكالية غير وارِد هنا، حسبنا قبول أنّ شرعيّة المصطلحيات تكمن هنا. وفي هذا الصدد يقول بيار لوراه: « فالجوانب الّتي يجب أن توضع عليها الشدّة تخصّ أوّلاً الخطّ. فالخاصية الأولى للغات التّخصّصات هي بالفعل أنّها تقوم على لسانيّات الكتابة، بما فيها كتابة إشارات الأرقام والرّموز، وأنّ هنا مشافهة المكتوب تهمّ أهميّة الانتقال من المنطوق إلى المكتوب في التّعلّم اللّغويّ الصّرف»[3].

[1] D. Baurigault & M. Slozdian, Pour une terminologie textuelle, Terminologies nouvelles (Terminologie & intelligence artificielle : actes du colloque de Nantes, 10-11 mai 1999) n° 19, Rint-AFCFB, Bruxelles, Décembre 1998- Juin 1999, (p.29-32).

[2] Juan-Carlos Sager, A practical course in terminology processing, Ed. John Benjamins, Amsterdam /Philadelphia, 1990, p.140.

[3] بيار لوراه، " خِطاب " اللّغات المتخصِّصة، ترجمة يوسف مقران، الخِطاب، ع.03، مَنشورات مخبر تحليل الخِطاب، جامِعو مولود معمري ـ تيزي وزو، دار الأمل، تيزي وزو، ماي 2008، (ص.365 ـ 381).

ISSN: 2462-2508

وكذلك يرى أحمد الحطاب أنّ ذلك مِن شأنه أن يغيّر هيكليّة الدرس اللّساني برمّتها، وذلك في مقالٍ له احتوى عناصر فرعيّة عنونها كالآتي: *من المصطلحات العلمية إلى النص العلمي*، حيث يقابل بين النص العلمي التخصصي والنص العلمي غير التخصصي[1]؛ فيرى أنّه عندما تتوفّر للباحِثين كلّ المصطلحات لتكوين نظرة عن نتائج أبحاثهم، فإنّهم ينتقلون مِن مرحلة التّفكير إلى مرحلة التّعبير، الشيء الذي يؤدّي بهم إلى صياغة نصوصٍ يستطيعون من خلالها تأليف العديد مِن الكتب ذات الطابع التخصّصي والتي تصبح جزءاً لا يتجزّأ من التراث العلمي البشري.

خلاصة

إنّ الرصد المصطلحي مقتضى يفرضه البعد الاجتماعي الذي ينطبع به المصطلح. وكذلك أملى هذا البعد *زاوية التّخطيط* اللّغويّ ثمّ *التخطيط المصطلحيّ*، التي ما مِن شكٍّ في أنّها ذات حسناتٍ مِن شأنِها أن تُقلِع الواحِد عن الاعتِقاد بأنّ التخطيط لا طائلَ مِن ورائه بحجة أنّه تخمينيٌّ بالدّرجة الأولى. بيدَ أنّه لا يمكِن صنع أيّ خطّة ولا سياسة يُتعامَل وفقَها المصطلح، بما فيه المصطلح اللّساني ـ كما رأينا، خارِج القِراءات النقديّة التي يتكفّل بها دارِسون متطلِّعون ومطّلعون على مشكِلات ذلك المصطلح من جذورها إلى امتِداداتِها. وبوصف المصطلحات أنظِمة عاكِسة لمستوى البحث العلمي: وذلك بما لها من دور كبير في الاتصال اللغوي وما تقوم به من تسجيل الملاحظات، ووضع الفروض، وإثبات النظريات، ووصف عمليات الإنتاج، وتسمية المنتجات؛ وجب أن يتمحور الاهتمام حول تحيين الجذاذات المصطلحيّة بهدف تكوين منظومة متكاملة للمصطلحات تدل بوضوح على المفاهيم المنشودة، وتكون أداة مفيدة في عملية الاتصال اللغوي. وهذا جانب عملي تزامني ويختلف عن البحث العلمي التاريخي في المصطلحات عبر القرون. وفي إطار الوظيفة الاتصالية للغة وتزايد المفاهيم الحديثة يكون للمصطلحات الموحدة دور حاسم في تنمية المعرفة العلمية.

المصادر والمراجِع

أ / بالعربية

1. **أبو زيد** (أحمد)، مقدِّمة في الأصول الفكريّة للبلاغة وإعجاز القرآن، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 1989.
2. **الباهي** (حسان)، اللّغة والمنطق: بحث في المفارقات، ط.1، المركز الثّقافي العربي (الدّار البيضاء) ـ دار الأمان (الرّباط)، 2000.
3. **بحراوى** (حسن)، بنية الشّكل الرّوائيّ، ط.1، المركز الثّقافيّ العربيّ، بيروت، 1990.
4. **بيسيه** (برونو دو ـ)، الميدان، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب توران، ترجمة ريتا خاطر)، المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت، 2009، (ص.269 ـ 288).

[1] أحمد الحطاب، المصطلحات العلمية وأهميتها في مجال الترجمة (العلوم الطبيعية كنموذج)، اللّسان العربي، ع.47، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1999، (ص.211 ـ 224)، ص.217 ـ 218.

ISSN: 2462-2508

5. **حجازي** (سمير)، المصطلحات وإشكالية تعريفها، ضمن معجم المصطلحات اللّغويّة والأدبيّة الحديثة: فرنسي ـ عربي وعربي ـ فرنسي، بيروت: (د.ت)، دار الراتب الجامعيّة، (ص85 ـ 112).

6. **الحطاب** (أحمد)، المصطلحات العلمية وأهميتها في مجال الترجمة (العلوم الطبيعية كنموذج)، اللّسان العربي، ع.47، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1999، (ص.211 ـ 224).

7. **الحملاوي** (الشيخ أحمد)، شَذَا العُرف في فنّ الصَّرف، دقّقه وعَلَّق عليه مصطفى أحمد عبد العليم، مكتبة المعارف للنّشر والتوزيع، الرياض، 2001.

8. **ساجيه** (خوان)، مِن أجل مقاربةٍ وظيفيّةٍ لعلم المصطلحات، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب توران، ترجمة ريتا خاطر)، المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت، 2009، (ص.77 ـ 99).

9. **سامسون** (جفري)، مَدارِس اللّسانيّات: التّسابُق والتّطوُّر، ترجمة محمّد زياد كبة، جامِعة الملك سعود، الرياض، 1997.

10. **سلودزيان** (مونيك)، بروز علم مصطلحات نصّي وعودة المعنى، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب توران، ترجمة ريتا خاطر)، المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت، 2009، (ص.105 ـ 136).

11.**عبيد** (عبد اللّطيف)، ثورة الاتصال والتكنولوجيا في خدمة نشر المصطلح العربي، موضوع مطروح على هامش المؤتمر الحادي عشر للتعريب الذي عقد في عمان في الفترة الواقعة ما بين 12-16 شوال 1429هـ الموافق لـ 12-16 تشرين الأول 2008.

12. **غودان** (فرانسوا)، هل للمصطلحات خصائص عارضة ؟ ضمن المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب توران، ترجمة ريتا خاطر)، المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت، 2009، (ص.225 ـ 268).

- **الفاسي الفهري** (عبد القادر)،

13. المصطلح اللّسانيّ، اللّسان العربيّ، ع.23، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1983، (ص139 ـ 147).

14. مُلاحظات حول الكِتابة اللِّسانيّة، تكامل المعرفة، ع.9، جمعيّة الفلسفة بالمغرب، الرباط، 1983؛ وكذلك مقاله: عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللِّساني، ضِمنَ المِنهجيّة في الأدب والعلوم الإنسانيّة (جماعة من باحثين)، ط.2، الدار البيضاء: 1993، دار توبقال للنشر، (ص43 ـ 63).

15. **كامبنهود** (مارك فان)، مِن المعجميّة المتخصّصة إلى علم المصطلحات التّطبيقي: نحو " معجم تحوّلي "، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إسراف هنري بيجوان وفيليب توران، ترجمة ريتا خاطر)، المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت، 2009، (ص.191 ـ 123).

16. **لوراه** (بيار)، " خِطاب " اللّغات المتخصِّصة، ترجمة يوسف مقران، الخِطاب، ع.03، مَنشورات مخبر تحليل الخِطاب، جامِعو مولود معمري ـ تيزي وزو، دار الأمل، تيزي وزو، ماي 2008، (ص.365 ـ 381).

17. **المبارك** (محمّد)، فِقه اللّغة وخصائصها، دار الفِكر، بيروت، 2005.

18. **المسدّي** (عبد السّلام)، التّفكيرُ اللِّسانيُّ في الحضارة العربيّة، ط.2، الدّار العربيّة لِلكِتاب، تونس، 1986، ص09 ـ41.

- **مقران** (يوسف)،

19. تقاطعات المصطلحية ونظرية المعرفة (في سبيل ممارسة النقد في مجال اللّسانيات)، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع.13، الجزائر، جوان 2011، (ص.121 ـ 176).

20. في تعدُّد أبعاد المصطلح، مجلّة اللّغة العربيّة، ع.12، المجلِس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، جويلية 2012، (ص.35 ـ 77).

21. المصطلح اللساني العربي بين التوليد والتوحيد، ج.1، مصطلحيات، ع.2و3، مطبعة أميمة، فاس، نوفمبر 2012، (ص.41 ـ 66).

ISSN: 2462-2508

22. المصطلح اللساني المترجم: مدخل إلى المصطلحيات، ط.2، دار رسلان، دمشق، 2009.

23. **مولينيه** (جورج)، الأسلوبيّة، .ترجمة بسام بركة، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1999.

24. **ياكوبسن** (رومان)، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، ط.1، المركز الثقافي العربي،بيروت، 2002.

25. **يوسف** (أحمد)، السيميائيات الواصِفة: المنطِق السيميائي وجبر العلامة، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2005.

بـ / باللغة الأجنبية

1. **Aït Taleb** (Saadia), La terminologie arabe contemporaine : théorie & application dans la base des données LEXAR, Thèse de nouveau doctorat, sous la direction de Jacques Langhade pour l'université de Bordeaux III, 1988.

2. **Baurigault** (Didier) & **Slozdian** (Monique), Pour une terminologie textuelle, Terminologies nouvelles (Terminologie & intelligence artificielle : actes du colloque de Nantes, 10-11 mai 1999) n° 19, Rint-AFCFB, Bruxelles, Décembre 1998- Juin 1999, (p.29-32).

3. **Bessé** (Henri), Métalangages et apprentissage d'une langue étrangère, Langue française, vol.47 n°01 (La terminologie grammaticale), (p.115-128).

4. **Bouacha** (Abdelmadjid Ali), Le discours universitaire : la rhétorique et ses pouvoirs, Peter Lang, Berne, 1984, Il cite : Jean Claude Chevalier, Langage et histoire, in Langue française, n° 15, 1972.

5. **Boulanger** (Jean-Claude), Le syntagme terminologique, Terminogramme, n°41.

6. **Charaudeau** (Patrick), **Maingueneau** (Dominique) & al., Dictionnaire d'analyse du discours, Ed. Seuil, Paris, 2002.

7. **Courtés** (Joseph) & **Greimas** (Algirdas Julien), article *Métalangage*, in Sémiotique : dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Ed. Hachette Supérieur, Paris, 1993.

8. **Delisle** (Jean), L'Analyse du discours comme méthode de traduction, Ed. Les Presses de l'Université, Coll. Cahiers de traductologie (n°2), Ottawa, 1980.

9. **Descamps** (Jean Luc) et al., Sémantique et concordance, Ed. Klincksieck, Inalf, Coll. St Cloud, Paris, 1992.

10. **Dubuc** (Robert), Manuel pratique de terminologie, 4e éd. Linguatech, Montréal, 2002.

- **Eco** (Umberto),

11. Sémiotique & philosophie du langage, Trad. Meyriem Bouzaher, Ed. PUF, Paris, 1988, p.10.

12. La production des signes, Ed. Librairie générale française, Paris, 1992, p.104-105.

- **Gaudin** (François),

13. La politique linguistique par le trou de la serrure ou les aventures du mot-clé, Terminologies nouvelles (Terminotique & documentation, préparé par John Humbley) n° 18, Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin 1998, (p.53-55).

14. Socioterminologie : une approche sociolinguistique de la terminologie, Coll. Champs linguistiques, Ed. Duculot, Bruxelles, 2003.

15. **Goffin** (Roger), Le mémoire de terminologie : une forme de rapprochement entre théorie et pratique de terminologie, Meta, vol. 23, n° 4, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, 1978, (p.303-307), p.303-304.

16. **Gouadec** (Daniel), Terminologie & Phraséologie pour Traduire : le CONCORDANCIER du TRADUCTEUR (TERMINOGUIDE n°3 & TRADUGUIDE n°3), Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 1997.

17. **Gaussier** (Eric), General Considerations on Bilingual Terminology Extraction, in Recent Advances in Computational Terminology (D. Baurigault, C. Jacquemin et M. C. L'Homme), Ed. John Benjamin, Amsterdam/Philadelphie, 2001, (p.167-183).

18. **Guidère** (Mathieu), La traduction arabe : méthodes et applications, Ed. Ellipses, Coll. De la traduction à la traductique, Paris, 2005.

19. **Harris** (Zelleg S.), Structures mathématiques du langage, Ed. Dunod, Paris, 1971.

20. **Humbley** (John), L'observation de la néologie terminologique, Revue La banque des mots, n° 05, 1993, (p.65-73).

21. **Hermans** (Andrien) & **Vansteelandt** (Andrée), Néologie traductive, Terminologies nouvelles, RINT, n° 20 (Nouveaux outils pour la néologie), Bruxelles, Décembre 1999, (p.37-43).

22. **Holzem** (Maryvonne), La thèse et son auteur : voie d'une nouvelle complémentarité terminologie-documentation, Terminologies nouvelles (Terminotique & documentation préparé

ISSN: 2462-2508

35.**Portelance** (Christine), Fondements linguistiques de la terminologie, Meta, vol.36, n°1 (La terminologie dans le monde : orientations et recherches), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, mars 1991, (p.64-70).
36.**Rahaingoson** (Henri), Lexicologie, lexicographie et terminologie, in Guide de recherche en lexicographie et terminologie, (p.11-14).
37.**Sager** (Juan-Carlos), A practical course in terminology processing, Ed. John Benjamins, Amsterdam /Philadelphia, 1990.
*38.***Saussure** (Ferdinand de-), Cours de linguistique générale, Ed. préparée par Tullio De Mauro, Postface et trad. du l'Italien (Notes de T. D. Mauro) par Louis-Jean Calvet, Payot, Paris, 1985.
39.**Schaff** (Adam), Langage et connaissance, Ed. Anthropos, Paris, 1969, p.197.
40.**Slodzian** (Monique), Pratiques de la terminologie : la terminologie traductionnelle, in Terminologie et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er février 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.59-62).
par John Humbley), n° 18, Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin 1998, (p.28-35).
23.**Jongen** (René), L'appel des choses par leur nom, in Des termes et des choses : questions de terminologie, Centre de Terminologie de Bruxelles – Institut Marie Haps (Dir Caroline de Schaetzen), Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 2000.
24.**Kleiber** (Georges), Nominales : essais de sémantique référentielle, Ed. Armand, Paris, 1994.
Kocourek (Rostislav),
25.La langue française de la technique et de la science : vers une linguistique de la langue savante, 2e éd. Oscar Brandstetter, Wiesbaden, 1991.
26.Textes et termes, Meta, vol.36, n°1, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, (p.71-76).
27.**Lederer** (Marianne), La traduction aujourd'hui, Ed. Hachette, 1994, Paris, p.95.
28.**L'Homme** (Marie-Claude) & **Meynard** (Isabelle), Le point d'accès aux combinaisons lexicales spécialisées : présentation de deux modèles informatiques, TTR : traduction, terminologie, rédaction, vol.11, n°1 (Diachronie et synchronie, Dir Annick Chapdelaine), Université de Québec, Ed. Les Presses de l'Université de Québec, Québec, Janvier-juin 1998, (p.199-227).
29.**Lerat** (Pierre), Les langues spécialisées, Ed. PUF, Coll. Linguistique nouvelle, Paris, 1995.
30.**Malmberg** (Bertil), Les nouvelles tendances de la linguistique, Trad. du Suédois par Jacques Gengoux, 3e éd. PUF, Paris, 1972.
31.**Mounin** (Georges) & alii, Dictionnaire de la linguistique, Ed. PUF, Paris, 1974.
32.**Neveu** (Franck) & **Lauwers** (Peter), La notion de « tradition grammaticale » et son usage en linguistique française, Langages, n° 167 (La tradition grammaticale: par Franck Neveu & Salah Mejri), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, Septembre 2007, (p.07-26).
33.**Perron** (Jean), Adepte-Nomino : un outil de veille terminologique, Terminologies nouvelles, n° 15, (Actes de la table ronde sur Les banques de terminologie, 18-19 janvier 1996 : Textes rassemblés par Louis-Jean Rousseau), Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin-décembre 1996, (p.32-47).
34.**Perrot** (Jean-Jacques), Terminologie : un métier nouveau, in Terminologie et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er février 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.115-117).